دراسة قياسية لتقدير أثر التغير في الإنفاق الاجتماعي علي معدلات الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية

سالي عبد الحميد حسن بوادي[1]

الملخص العربى

تتحدد رفاهية المجتمع بدرجة كبيرة بحجم الإنفاق الاجتماعي بالدولة، ويقدم مرصد الإنفاق الاجتماعي مقياس لتوجيه الإنفاق الاجتماعي (يتفق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠) من سبعة أبعاد أهمها: التعليم، الصحة، إجمالي الدعم، كسياسات للحد من الفقر، وتمثلت مشكلة البحث بوجود تفاوت بنسب الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، فحال ثبوت معنوية التفاوت بين تلك المعدلات، لن تستطيع الدولة الوصول لأهدافها الإستراتيجية، ولذا أستهدف البحث تقدير أثر زيادة الإنفاق الاجتماعي علي إمكانية خفض نسبة الفقر. وتم استخدم منهجية تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، من خلال التقدير بالصورة اللوغاريتمية المزدوجة لاستخراج المرونات مباشرة، لمساعدة متخذي القرار باستخدام النموذج القياسي مستقبلا وتطبيقه علي تطور المتغيرات المستخدمة لأي نطاق زمني لوضع سياسات توزيع الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الكلية علي مستوى الدولة.

وتمثلت أهم النتائج في وجود فرق معنوي بين نسب الفقر للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، ثبتت العلاقة العكسية المعنوية لبنود الإنفاق الاجتماعي المختلفة وكذلك جملة الاستثمار علي الفرق في معدلات الفقر بين منطقتي الدراسة. ويوصي البحث بزيادة الإنفاق الحكومي كسياسات مباشرة لتقليل حجم التفاوت في نسبة الفقر بين منطقتي الدراسة، لتوفيرها الفورى لمستوى تعليم وصحة مناسبين وزيادة جملة الدعم المباشر المقدم للسكان بالمحافظات الصحراوية يفوق باقي الجمهورية، بالتوازي مع الاستثمارات الكلية كسياسات غير مباشرة والتي تساهم في بتوفير فرص عمل وزيادة حجم التنمية بالمجتمعات الصحراوية، وبالتطبيق المباشر في النماذج التي تم التوصل إليها، فتم التوصل إلي: أولا: زيادة مخصصات الإنفاق الاجتماعي ١٠% يخفض نسبة الفقر ٠,٩٧% في المحافظات الصحراوية، مقابل رفعها ٣٠% يخفض نسبة الفقربها ١,١٠%. ثانيا: زيادة الاستثمارات الكلية ١٠% يخفض نسبة الفقر ١,١% في المحافظات الصحراوية، مقابل رفعها ٣٠% يخفض نسبة الفقر بها ١,٣%.

الكلمات الدالة: الفقر، محددات الفقر، الإنفاق الاجتماعي، الاستثمار الكلي.

المقدمة

رفاهية الفرد والمجتمع تتحدد بدرجة كبيرة بحجم الإنفاق الاجتماعي بالدولة، حيث إن توفير خدمات التعليم والصحة والحماية من المخاطر لأفراد المجتمع، لا يمثل إعانة لأفراد المجتمع ولكنه استثمار أساسي في رأس المال البشري، ومحرك للزياده للإنتاجية. ويقدم مرصد الإنفاق الاجتماعي مقياس لتوجيه الإنفاق الاجتماعي (يتفق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠) ويتكون من سبعة أبعاد من خلال تحديد أولويات التنمية الاجتماعية المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة، والأبعاد السبعة هي: التعليم، الصحة والتغذية، السكن والاتصالات والمرافق المجتمعية، التدخلات في سوق العمل وإيجاد فرص العمل، الحماية الاجتماعية والدعم ومساعدة المزارع، الثقافة والفنون والرياضة، وحماية البيئة. والنتيجة الحتميه لبرامج الحماية الاجتماعية السليمة الحد من

معرف الوثيقة الرقمى:10.21608 /asejaiqjsae.2024.360099

[1]أستاذ باحث مساعد– قسم الدراسات الاقتصادية– شعبه الدراسات الاقتصادية والاجتماعية– مركز بحوث الصحراء.

استلام البحث فى٠٨ مايو ٢٠٢٤، الموافقة على النشر فى ١١يونيو٢٠٢٤

الفقر، وبالتالي فإن مقياس الآداء المثالي لكفاءة النفقات علي الحماية الاجتماعية هو انخفاض نسب الفقر بالدولة (مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية– نحو جعل الميزانيات أكثر إنصافاً وكفاءه وفاعلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٢).

كما أن الفقر من مشاكل العالم الرئيسية، وهو ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد (Calvo, 2001)، ولذلك لا يوجد مفهوم موحد للفقر، وقد يرجع ذلك إلي أن الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفيات السياسية لهذه الظاهرة، وتختلف صور الفقر وأشكاله ومظاهره وباختلاف المجتمع محل الدراسة عبر الزمن (Glewwe and Van Der Gaag,1988).

المشكلة البحثية

إن الحد أو القضاء علي الفقر بجميع أشكاله هو من أولويات أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والإنفاق الاجتماعي أحد أهم أدوات الدولة لتحقيق أهدافها التنموية، يشرط التأكد من مناسبة مخصصات الإنفاق الاجتماعي لاحتياجات المحافظات المختلفة بالجمهورية، ووجود تفاوت في نسب الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية يعرقل جهود خطط التنمية بتلك المحافظات، فحال ثبوت معنوية التفاوت بين تلك المعدلات، لن تستطيع الدولة الوصول لأهدافها الإستراتيجية.

الأهداف البحثية

تقدير أثرالإستراتيجيات المختلفة للدولة والتي من شأنها العمل علي مواجهة الفقر، وأهم أدواتها زيادة الإنفاق الاجتماعي والمتمثل في كلا من الإنفاق علي الصحة والتعليم والدعم، وذلك بالتقدير القياسي لمحددات الفقر بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، وتقدير أثر كلا من تلك البنود المختلفة علي نسب الفقر، والوقوف علي إمكانية خفض نسبة الفقر في المحافظات المصرية، والتنبؤ بأثر زيادة كلا من المخصصات للبنود المختلفة من الإنفاق الاجتماعي علي معدلات الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية.

الأسلوب البحثي

يستخدم البحث أساليب التحليل الوصفي والتحليل الكمي للبيانات، والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، كما سيتم الاستعانة ببعض طرق التحليل الإحصائي منها معامل الاختلاف، كما سيتم الاعتماد علي استخدام منهجية تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، والتي تعتمد علي بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية معا، للتغلب علي مشكلة عدم توافر البيانات عن مشكلة الفقر علي مستوى الجمهورية بصفة عامة ومصنفة للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بصفة خاصة، وتم الاعتماد علي المعادلات اللوغاريتمية المزدوجة بالتقدير الإحصائي للبحث نظراً لإنها تعطي نتائجها نسب مئوية للتغير في المتغيرات التابعة نتيجة التحرك في المتغيرات المستقلة، لمساعدة متخذي القرار باستخدام النموذج القياسي مستقبلا وتطبيقه علي تطور المتغيرات المستخدمة لأي نطاق زمني لوضع سياسات توزيع الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الكلية علي مستوى الدولة. حيث أنه قد تم اختيار السلاسل الزمنية الخاصة ببيانات الفقر خلال الفترة الزمنية (2013 –2020) وهي تمثل أحدث البيانات المتوافرة والخاصة بنسب الفقر للمحافظات محل الدراسة لتعكس البعد الزمني، أما البعد الجغرافي فتم تمثيله بنسب الفقر بالمحافظات الصحراوية مقابل نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية لتعكس البعد الجغرافي للدراسة. تم الاعتماد في تقدير تلك العلاقات علي استخدام أسلوب تحليل الانحدار Regression Analysis.

يتميز استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بأهمية عالية خاصة بمواجهه مشاكل توافر البيانات لإجراء التحليل الإحصائي المناسب، وأهمها: دراسة تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسية أو الدينية للدول على

الآداء الاقتصادي، أى أن نتائج تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (البانل داتا) لها بعد مزدوج تأخذ بعين الإعتبار تصرفات أوسلوكيات الأفراد أو الدول أو الوحدات محل الدراسة عبر الزمن، ودراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد المقيمين في أماكن مختلفة، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من نظيرتها لكلا المقطعية أو الزمنية منفردة (ريحان، ٢٠٢١).

مصادر البيانات: اعتمد البحث علي البيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ووزارة الزراعة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وموقع منظمة الأغذية والزراعة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، هذا إلي جانب الدراسات والأبحاث والتقارير ذات الصلة بموضوع البحث.

الإطار النظري: اعتمد هذا الجزء من البحث علي التعريف النظري للمصطلحات الاقتصادية الأساسية محل الدراسة بالبحث، مثل للإنفاق الاجتماعي والفقر وأنواعه وطرق قياسه.

الإنفاق الاجتماعي (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠):

من أهم دعائم تقدم الدول، وبالاعتماد علي تعريفه التقليدي المعتمد في الدراسات الاقتصادية وإتساقا مع دراسة صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund، حيث يعرف الإنفاق الاجتماعي بإنه الإنفاق الحكومي من داخل الموازنة علي الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة.

وبتقسيم الإنفاق الاجتماعي وفقا بنوده الأساسية إلي بندين هما:

١-الحماية الاجتماعية: تشمل ما يلى:

أ-إجمالي الدعم: والمتضمن، كلا من:

الدعم الموجه لمؤسسات غير مالية (توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر، أعدد مختلفة): وتشمل: دعم سلع تموينية، مواد بترولية، تنشيط صادرات، مزارعين، كهرباء، نقل ركاب، تأمين صحي وأدوية، دعم إنتاج صناعي، دعم تنمية الصعيد، أخرى.

الدعم الموجه لمؤسسات مالية: وتشمل، دعم فائدة القروض الميسرة، دعم إسكان محدودي الدخل، أخرى.

ب-التأمين الاجتماعي: ويمول المشتركين، مثل معاشات التقاعد وإصابات العمل والمرض المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين، المجلس القومي لشئون الإعاقة، والبطالة، وإجازات الأمومة.

٢-خدمات التعليم: وتشمل الإنفاق علي خدمات التعليم الأساسي والثانوي.

٣-خدمات الصحة: وتشمل الإنفاق علي برامج الرعاية الصحية من مقدمي الخدمات الأولية والثانوية وخدمات المستشفيات.

مفهوم الفقر وأنواعه: آثار مفهوم الفقر جدلا وخلافا في أدبيات العلوم الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يتفق العلماء علي تعريف محدد ولكن للفقر مفاهيم عديدة، منها آدم سميث (Davis and Sanchez-Martinez, 2014) عرفه بأنه عدم القدرة علي شراء الضروريات التي تتطلبها الطبيعة أو العرف. وجاء بقاموس علم الاجتماع: أن كلمة فقر Poverty تعني مستوى معيشي منخفض، لا يفي بإحتياجات صحية والإحترام الذاتي للفرد أومجموعه أفراد، أي أن نظرة علم الاجتماع للفقر في نظرة نسبية، ترتبط بمستوى المعيشة وتوزيع الثروة (غيث، ١٩٩٠). كما عرف البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ الفقر بأنه "عدم القدرة علي الوصول لحد أدني من مستوى المعيشة. ومن جانب آخر جاء تعرف البنك الدولي للفقر من منظور الإحتياجات الأساسية علي أنه: الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدني من الإحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء، ويدخل أيضا في هذا المفهوم الحاجة إلي توفير فرص العمل، ويشمل

الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وفرص العمل بجانب الدخل (World Bank, 1990).

أنواع الفقر: يمكن أن يقسم الفقر من منظور أحادي أو من منظور متعدد، كالأتي:

أ-أنواع الفقر من منظور أحادي: تتعدد تقسيمات أنواع الفقر، إلا أن البحث هنا سيقتصر علي تقديم إحدي تلك التصيفات فقط والتي تخدم منهجية الدراسة بالبحث، وهي تقسيم الفقر كالآتي:

الفقر المدقع والفقر والفقر المعتدل: من تقرير التنمية البشرية (مصر ١٩٩٦) الذي حدد ثلاث مستويات للفقر، المستوى الأشد فقراً هو الفقر المدقع وقدر علي أن غير الفقراء هم من يزيد إنفاقهم الفعلي عن ١٠٩٨ جنيها مصريا في العام المذكور، والذين يقل انفاقهم الفعلي عن ٨١٤ جنيها ويزيد عن ٥٩٤ جنيها يعتبرون فقراء. أما الفقراء فقراً مدقع هم الذين يقل إنفاق الفعلي عن ٥٩٤ جنيها بتقدير العام المذكور. والفقر المدقع يعني أن هذه الفئة من الفقراء تكاد تعيش علي حد الكفاف الذي يبقيها فقط علي قيد الحياة (تقرير التنمية البشرية- مصر، ١٩٩٦).

ب-أنواع الفقر من منظور متعدد:

-الفقر متعدد الأبعاد: ورد بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ تعريف الفقر المتعدد الأبعاد أنه "الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب بل يتجاوزه إلي أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توافر المسكن اللائق والإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠)، كما يمكن تعريفة بأنه "الحرمان الشديد من الحياة المرضية والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث وترك التعليم وتهميشه سياسيا" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢).

طرق قياس الفقر: التحديد الدقيق والقياس الحقيقي لحجم الفقراء هو أساس الحد من هذه الظاهرة، لأنه يضع المشكلة في حجمها الحقيقي أمام واضعي السياسة لتساعدهم في وضع البرامج والإجراءات المناسبة للقضاء عليها. وتختلف طرق قياس الفقر تبعا للتعريف المعتمد عليه. وفي الجزء التالي من البحث إشارة بإيجاز لأهم طرق قياس الفقر التي تخدم منهجية سير البحث:

أولا: المنهج الأحادي الأبعاد لقياس الفقر: وبه يحدد حجم الحرمان بالاعتماد علي خطوط الفقر: حيث يعد خط الفقر من أهم الخطوات لقياس الفقر، وهو يمثل المستوى المعيشي الذي يفصل الفقراء عن غيرهم. وحسب تعريف البنك الدولي فإن خط الفقر هو تحديد سقف نقدي معين، وهو الحد الذي يمكن الفقراء من الحصول علي السلع والخدمات، وتنقسم هذه الخطوط إلي عده أنواع:

١-خط الفقر الذاتي (الاجتهادي): يتحدد خط الفقر تبعا للدخل والمستوى المعيشي السائد في المنطقة محل الدراسة، حيث يحدد السكان المنتمين إلي تلك المنطقة الحد الأدني لمستوى المعيشة المقبول اجتماعياً، من خلال إجراء استبيان، وبعد تحديد مفهوم الاحتياجات الأساسية يؤخذ متوسط الإجابات علي هذا السؤال ومنه يتحدد خط الفقر الذاتي، لذلك فإن خط الفقر الاجتهادى يتغير بتغير المكان والزمان والأفراد (السويطي، ٢٠٠١).

٢-خط الفقر الدولي: لتوحيد القياس الدولي لحساب معدلات الفقر عبر مختلف دول العالم قام البنك الدولي بتحديد حجم الإنفاق الأدني الذي يلبي المتطلبات الأساسية للفرد بما يعادل ١ دولار يوميا حسب ما ورد في تقرير التنمية لسنة ١٩٩٠، لأجل القيام بالمقارنات الدولية يقوم البنك الدولي بإجراء تعادل القوة الشرائية لمختلف العملات مقابل الدولار، وقد تم تعديله لتصبح ١,٠٨ دولار بأسعار ١٩٩٣، وفي سنة ٢٠٠٨ أصبحت تساوى ١,٢٥ دولار بأسعار سنة ٢٠٠٥ (نعمة، ٢٠٠١)، ونظرا لعدم كفاءة

هذا المقدار من الدخل لتلبية الحاجات الأساسية تم رفعه سنة ٢٠١٥ إلي ١,٩٠ دولار بأسعار سنة ٢٠١١ (الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦)، وتزايد هذا المقدار حتي بلغ نحو ٢,١٥ دولار/فرد– يوم لعام ٢٠٢٢ (World Bank Group, 2016).

ثانيا: المنهج المتعدد الأبعاد في قياس الفقر: وبه تم توسيع مفهوم الفقر وعدم اقتصاره علي الجانب النقدي المادي فقط، بل تم الاعتماد علي المنظور الحديث له المطور من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يقيس نسبة الأشخاص الذين يعانون من الحرمان في المتوسط بثلاثة أبعاد رئيسية من أوجه الحياة لتعتبر أسر فقيرة، وهي أبعاد رئيسية توازي أبعاد دليل التنمية البشرية، وتتمثل في: التعليم، الصحة، مستوى المعيشة، ولكل منها نفس الوزن النسبي في التأثير علي مقياس الفقر متعدد الأبعاد، إلا أن كل بعد يتجزأ إلي عده مجالات فرعية تمثل كلا منها أوجه الحرمان داخل هذا البعد، وكلا منها يأخذ نفس الأهمية النسبية داخل نفس البعد، ولا يشترط أن تتساوى المجالات الفرعية داخل كل بعد لمقياس الفقر متعدد الأبعاد، وتصنف الأسرة ضمن خانة الفقر متعدد الأبعاد إذا كانت تعاني من الحرمان في نحو نصف أو يزيد من البنود الفرعية لأبعاد الفقر متعدد الأبعاد (البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٧/٢٠٠٨).

النماذج الرياضية المستخدمة في التحليل القياسي لمحددات نسب الفقر بكلا من المحافظات الصحراوية ونظيرتها غير الصحراوية المصرية:

سيتم الاعتماد في البحث محل الدراسة علي نموذجين إحصائيين، الاختلاف الرئيسي بينهم هو اختلاف المتغير التابع الممثل لطريقة قياس الفقر بكلا من منطقتين الدراسة، للوقوف علي محددات الفقر بكلا من طريقتين البحث، وبتحديد المتغيرات (المحددات) المستقلة الممكن أن يكون لها صلة بدرجة كبيرة أو بدرجة بسيطة بالمتغيرات التابعة محل الدراسة بالبحث، كما سيتضمن البحث المتغيرات المستقلة التي سيتم اختبار تأثيرها علي المتغيرات التابعة محل الدراسة، وفيها يلي سيتم أولا سرد طرق قياس المتغيرات التابعة محل الدراسة لقياس نسب الفقر للمناطق محل الدراسة، وثانيا: القياس الرقمي للمتغيرات المستقلة (X's):

أولا: القياس الرقمي للمتغير التابع (Y):

اعتمد البحث في التقدير علي طريقتين لقياس الفقر بمنطقتي الدراسة، الأولي هي نسب الفقر المطلقة المنشورة كبيان ثانوي بالدوريات الحكومية المصرية، والثانية هي مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد وهو متغير مركب، وفيما يلي طرق القياس الرقمي لكلا من المتغيرين التابعين محل الدراسة:

١- نسب الفقر المطلقة لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية (Pov_1):

للوقوف علي نسبة الفقر بكلا من المحافظات الصحراوية ونظيرتها غير الصحراوية، تم تجميعها من البيانات الثانوية المنشورة بنشرة بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، وهي دورية تصدر كل سنتين، وأحدث إصدارلها عام ٢٠٢٠ (صدر في سبتمر ٢٠٢١، ولم يتم إصدار عدد ٢٠٢٣ حتي وقت العمل بالبحث)، وتم الاعتماد في البحث علي الأعداد للسنوات ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، علي اعتبار إنها أحدث وأخر السنوات المنشورة لبيان نسب الفقر بالجمهورية مقسم جغرافيا لمحافظات صحراوية ونظيرتها غير الصحراوية، وحيث أن البحث سيعتمد علي الدوال اللوغاريتمية المزدوجة، ومن نتائج تقديرها مرونات متغيرات الدراسة، وبالتالي يمكن مساعده متخذي القرار باستخدام النموذج القياسي الذي تم التوصل إليه مستقبلا وتطبيقه علي تطور قيم المتغيرات المستخدمة محل الدراسة لأي نطاق زمني لوضع سياسات استخدام وتوزيع الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الكلية علي مستوى الدولة.

ومن بيانات الجدول(٣) بالملاحق إتضح أن نسبة السكان تحت خط الفقر بالمحافظات الصحراوية تزايدت من نحو

١٥% لعام ٢٠١٣ حتي بلغت نحو ٣٨,٢% لعام ٢٠٢٠ وهو ما يمثل نحو ٢٥٤% من نظيرتها لعام ٢٠١٣، مقابل ذلك فكانت نسبة السكان تحت خط الفقر بالمحافظات غير الصحراوية تزايدت من نحو ١٤,٧% لعام ٢٠١٣ حتي بلغت نحو ٣٧,٨% لعام ٢٠٢٠ وهو ما يمثل نحو ٢٥٧% من نظيرتها لعام ٢٠١٣.

٢-مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية (Pov_2):

سبقت الإشارة في الإطار النظرى للبحث لتعريف وطرق قياس الفقر متعدد الأبعاد، حيث إنه لا يعتمد علي التعريف الفردي للفقر من كونه أحادي الوجهة في التعريف، إلا إنه يعتمد علي التعريف المتعدد للفقر من حيث عجز الفرد عن الحصول علي متطلبات الحياة من مسكن وخدمات صحية وتعليمية.

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن لكل دراسة أو بحث تقسيم تلك المؤشرات داخل الأبعاد الرئيسية للمؤشر بناءا علي شكل ومدي إتاحة البيانات للمدي الزمني والجغرافي للبحث، ولذلك تم تقسيم تقدير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للبحث كالآتي علي الثلاثة أبعاد الرئيسية والمؤشرات الفرعية لكلا منهم (جدول١)، وهي:

(Oxford Poverty and Human Development Initiative, 2010)

(١)التعليم: تم تقسيم بعد التعليم إلي مؤشرين فرعيين هما، نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم للمنطقة محل الدراسة، حيث أن عدم التحاق الأفراد بالتعليم من الأساس يؤثر سلبا علي كفاءات ومهارات العمالة المتاحة بسوق العمل كما تؤثر أيضا علي النمط الاستهلاكي العام لهم. والمؤشر الثاني هو نسبة من إلتحق بالتعليم وأنهي تعليمه أو مازال يتعلم، وسبب إدراج هذا المؤشر في بعد التعليم هو اهتمام الأسرة علي إرسال أولادها للتعليم يعكس أولا نمط تفكير الأسرة إلي جانب أن تأثير الفرد المتعلم علي كامل الأسرة إيجابي في تحديد النمط الاستهلاكي لها، وسهولة التأثير عليهم من خلال المعارف المكتسبة المفيدة لسائر أفراد الأسرة.

(٢)الصحة: يتكون بعد الصحة من ثلاث مؤشرات رئيسية هم: عدد المستشفيات بالمنطقة محل الدراسة، حيث أنه مؤشر هام يعكس مدي إتاحة الخدمة الصحية بتلك المناطق من الأساس، والمؤشر الثاني وهو عدد الأطباء لكل ١٠ الآف من السكان، وهو يعتبر مؤشر مكمل للمؤشر الأول حيث أن الاستفادة التامة من المستشفيات المتاحة لا يتأتي بدون وجود عدد كافي من الأطباء، والمؤشر الثالث هو النسبة المئوية لعدد الوفيات من حالات الدخول للمستشفيات للمناطق محل الدراسة، وهو مؤشر يعكس مدي كفاءة العمل بتلك المستشفيات وطواقمها الطبية.

(٣)مستويات المعيشة: تقاس من خلال خمس مؤشرات رئيسية، وهي: نسبة كلا من عدد محطات المياه، أونسبة كمية المياه المنتجة، أونسبة عدد محطات الصرف الصحي، أو نسبة إجمالي كمية الصرف الصحي لإجمالي الجمهورية لكلا منهم، حيث أن كلا من تلك المؤشرات يعكس جانب من جوانب توفير سبل العيش الكريمة بالبيئة المحيطة بالأسر محل الدراسة، إذا لم تكن متوافر أيا منها فهو دليل تدهور الحالة المعيشية للأسر بمنطقة الدراسة، وأخيرا عدد المركبات لإجمالي لمنطقة الدراسة بالمقارنة بنظيرتها للجمهورية،

جدول ١. تفاصيل حساب دليل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد والمؤشرات لكل بعد وحدود الحرمان منه:

البعد	المؤشر	حدود الحرمان
التعليم	نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم	عدد من لم يلتحقوا إطلاقا بالمدارس من جملة عدد السكان لمنطقة الدراسة
	نسبة من إلتحق بالتعليم وأنهي تعليمة أو مازال يتعلم	عدد من إلتحقوا بالمدارس وأنهي تعليمة أو مازال يتعلم بأي مرحلة تعليمية من جملة عدد السكان لمنطقة الدراسة
الصحة	عدد المستشفيات	العدد الإجمالي لمستشفيات منطقة الدراسة من جملة عدد المستشفيات للجمهورية
	عدد الأطباء لكل ١٠ الآف من السكان	عدد الأطباء لكل ١٠ الآف من السكان لمنطقة الدراسة
	النسبة المئوية لعدد الوفيات من حالات الدخول للمستشفيات	النسبة المئوية لعدد الوفيات من حالات الدخول للمستشفيات لمنطقة الدراسة
مستويات المعيشة	نسبة عدد محطات المياه من الإجمالي للجمهورية	النسبة المئوية لعدد محطات المياه الإجمالي بمنطقة الدراسة من نظيرتها للجمهورية
	نسبة كمية المياه المنتجه من إجمالي الجمهورية	النسبة المئوية لكمية المياه المنتجة الإجمالي بمنطقة الدراسة من نظيرتها للجمهورية
	نسبة عدد محطات الصرف الصحي لإجمالي الجمهورية	النسبة المئوية لعدد محطات الصرف الصحي الإجمالية بمنطقة الدراسة من نظيرتها للجمهورية
	نسبة إجمالي كمية الصرف الصحي لإجمالي الجمهورية	النسبة المئوية لكمية الصرف الصحي الإجمالي بمنطقة الدراسة من نظيرتها للجمهورية
	عدد المركبات لإجمالي الجمهورية	النسبة المئوية لعدد المركبات الإجمالي بمنطقة الدراسة من نظيرتها للجمهورية

المصدر: ١-نشرة مصر في أرقام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، أعداد متفرقة.

٢-الأسلوب البحثي لأستخلاص النتائج من اللجنه الإقتصادية والإجتماعيه لغربي آسيا، دليل الفقر متعدد الأبعاد للبلدان المتوسطة الدخل- نتائج من الأردن والعراق والمغرب، الأمم المتحده، ٢٠١٥.

حيث أن تزايد تلك النسبة تدل علي مستوى رفاهية أعلي وتحسن سبل العيش للأفراد في منطقة الدراسة نتيجة لإمتلاك مركبات أما خاصة للتنقلات الفردية وهو ما يدل علي مستوى معيشي مرتفع، أو مركبات وشاحنات للعمل عليها وهو ما يدل علي فتح مجالات للعمل وزيادة الدخل وبالتالي تحسن في المستوى العام للمعيشة.

٢-الأسلوب البحثي لأستخلاص النتائج من اللجنه الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل الفقر متعدد الأبعاد للبلدان المتوسطة الدخل- نتائج من الأردن والعراق والمغرب، الأمم المتحدة، ٢٠١٥.

ثانيا: القياس الرقمي للمتغيرات المستقلة (X's):

وبتحديد المتغيرات(المحددات) المستقلة الممكن أن يكون لها صلة بدرجة كبيرة أو بدرجة بسيطة بالمتغيرات التابعة محل الدراسة بالبحث، فقد تضمنت تلك المتغيرات نحو ٣٩ متغيراً مستقلا، يمكن تقسيمها إلي ستة مجموعات، وهي:

١-مجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات نسب وتوزيع بنود الإنفاق المختلفة علي مناحي الحياة، وتضم: متوسط الاستهلاك أوالإنفاق الكلي الفعلي السنوى للأسر بالأسعار الجارية، متوسط الاستهلاك أوالإنفاق الكلي الفعلي السنوى للأسر بالأسعار الثابتة، متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي أوالإنفاق الكلي السنوى للأسر بالأسعار الجارية أوالثابتة، النسبة المئوية للإنفاق علي الطعام والشراب لإجمالي الإنفاق الكلي سنوياً بالأسعار الجارية أو الثابتة. أوالنسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي المسكن أوالتعليم أوالرعاية الصحية إلي إجمالي الإنفاق الكلي.

٢-مجموعة المتغيرات الشارحة للتوزيع النسبي والعمري والجغرافي للسكان ونسب دخولهم لسوق العمل: النسبة المئوية لجملة عدد الإناث لعدد الذكور، أو سكان الريف للحضر أوالإعالة بكلا من المحافظات الصحراوية وغير

الصحراوية. أوالنسبة المئوية لعدد المشتغلين (١٥ سنة فأكثر) أو عدد المشتغلين بالزراعة أوعدد المتعطلين من جملة عدد المشتغلين، أوالنسبة المئوية للبطالة بكلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية.

٣-مجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات نسب وتوزيع غير المتعلمين إناث وذكور جغرافيا: النسبة المئوية لجملة عدد الأميين من الذكور أو الإناث أو الإجمالي لجملة سكان منطقة الدراسة بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية. النسبة المئوية لعدد الأميين من جملة عدد من لم يلتحق بالتعليم، أو من جملة عدد من إلتحق بالتعليم (وأنهي مراحل التعليم أو مازال يتعلم) من جملة منطقة الدراسة أو من جملة الجمهورية، والأهمية النسبية لعدد طلاب المدارس بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية.

٤-مجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات نسب وتوزيع الدعم المادي أوالسلعي جغرافيا: النسبة المئوية لعدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة لجملة سكان، قيمة دعمهم، قيمه تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتلك المشروعات بكلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. النسبة المئوية لما تحصل عليه الأسرة من دعم للسلع الغذائية من إجمالي استهلاكها من الطعام والشراب، متوسط عدد الخبز البلدي (٥ قروش) المدعم التي تستهلكه الأسرة أو الفرد للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية.

٥-المحدد الخاص بالاستثمارات المباشرة الكلية الموجهة للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية.

٦-مجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات قيم بنود الإنفاق الاجتماعي المختلفة من دعم تعليم وصحة ودعم مادي.

وفيما يلي عرضا لتعريف وطريقة القياس الرقمي للمتغيرات المستقلة محل الدراسة:

اعتمد البحث علي تجميع وتقسيم كلا من تلك المتغيرات المستقلة محل الدراسة بالبحث لمجموعتين منفصلتين تمثلان المحافظات الصحراوية مقابل نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية، وذلك لسنوات الدراسة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ حيث أن ٢٠٢٠ هي أحدث السنوات المنشورة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنشرة الدخل والإنفاق عن نسب الفقر في مصر، وسيتم تعريف كلا من تلك المتغيرات، وتم تجميعها من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك إلي جانب الكتاب السنوى الإحصائي، وجاءت البيانات بتلك الدوريات علي تصنيفين: التصنيف الأول إنها مقسمة بالفعل لمحافظات صحراوية وغير صحراوية، أو بيانات المتغيرات محل الدراسة منشورة لكل محافظة بالجمهروية بشكل منفصل، ولذلك إتجه البحث للتعامل مع تلك البيانات بتجميع القيم السنوية للمتغيرات والمحددات محل الدراسة من تلك النشرات بشكل منفصل ومنفرد لكلا من محافظات الجمهورية ثم تصنيفها إلي محافظات صحراوية وغير صحراوية للحصول علي مجموع كل فئة من فئتي الدراسة، لخدمة الهدف النهائي من للبحث، وبذلك تم التوصل للشكل النهائي لقيم المتغيرات والعوامل المستقلة للبحث علي النحو التالي:

١-مجموعه المتغيرات الشارحة لمحددات نسب وتوزيع بنود الإنفاق المختلفة علي مناحي الحياة:

ولتسهيل الدراسة تم تقسيم هذه المجموعة إلي جزئين، الأولي يضم مجموعة محددات الإنفاق والاستهلاك، والثانية تضم مجموعة محددات نسبة الإنفاق علي المسكن والتعليم والصحة، وتفصيل المحددات تحت كل مجموعة كالتالي:

أ-مجموعة محددات الإنفاق والاستهلاك، وتضم: X_1: متوسط الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر، حيث تم استخدام البيانات المنشورة لمنطقتي الدراسة كمتغير مستقل مقاس بالأسعار الجارية بوحده الألف جنيه.

X_2: متوسط الإنفاق الكلي السنوى للأسر، وهو بيان منشور تفصيلي لمنطقتي الدراسة بالأسعار الجارية بوحده الألف جنيه. X_3: متوسط الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر، بيان ثانوي تفصيلي لمنطقتي الدراسة بالأسعار الثابتة بوحدة الألف جنيه. X_4: متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر، بيان تفصيلي بالأسعار الجارية بوحدة الألف جنيه. X_5: متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر، بيان لمنطقتي الدراسة بالأسعار الثابتة بوحدة الألف جنيه. X_6: متوسط الإنفاق الكلي السنوى للأسر، بيان تفصيلي لمنطقتي الدراسة بالأسعار الثابتة بوحدة الألف جنيه. X_7: متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوى للأسر، بيان تفصيلي لمنطقتي الدراسة بالأسعار الجارية بوحده الألف جنيه. X_8: متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوى للأسر، بيان لمنطقتي الدراسة بالأسعار الثابتة بوحدة الألف جنيه. X_9: النسبة المئوية للإنفاق علي الطعام والشراب لإجمالي الإنفاق الكلي سنويا بالأسعار الجارية، لمنطقتي الدراسة. X_{10}: النسبة المئوية للإنفاق علي الطعام والشراب لإجمالي الإنفاق الكلي سنويا بالأسعار الثابتة، لمنطقتي الدراسة.

ب-مجموعة محددات نسبة الإنفاق علي المسكن والتعليم والصحة، وتضم: X_{11}: النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي المسكن إلي إجمالي الإنفاق الكلي للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{12}: النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي التعليم إلي إجمالي الإنفاق الكلي للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{13}: النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي الرعاية الصحية إلي إجمالي الإنفاق الكلي للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية.

٢-مجموعة المتغيرات الشارحة التوزيع النسبي والعمري والجغرافي للسكان ونسب دخولهم لسوق العمل:

ولتسهيل الدراسة تم تقسيم هذه المجموعة إلي جزئين، الأولي يضم مجموعة محددات التوزيع النسبي والعمري والجغرافي للسكان، والثانية تضم مجموعة محددات لعدد المشتغلين والبطالة، وتفصيل المحددات تحت كل مجموعة كالتالي:

أ-مجموعة محددات التوزيع النسبي والعمري والجغرافي للسكان، وتضم: X_{14}: النسبة المئوية لجملة عدد الإناث لعدد الذكور بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية. X_{15}: النسبة المئوية للإعالة (تعريف الإعالة: هي نسبة مجموع عدد السكان من عمر صفر إلي عمر ١٤ سنة بالإضافة إلي عدد السكان بعمر ٦٥ سنة وما فوق إلي عدد السكان من عمر ١٥ إلي ٦٤ سنة (نشرة أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعدد متفرقة) بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية. X_{16}: النسبة المئوية لجملة عدد سكان الريف إلي جملة عدد سكان الحضر بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية.

ب-مجموعة محددات لعدد المشتغلين والبطالة، وتضم: X_{17}: النسبة المئوية لعدد المشتغلين (١٥ سنة فأكثر) من جملة عدد المشتغلين بكلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{18}: النسبة المئوية لعدد المشتغلين بالزراعة (١٥ سنة فأكثر) من جملة عدد المشتغلين بكلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{19}:النسبة المئوية لعدد المتعطلين (١٥ سنة فأكثر) من جملة عدد المشتغلين بكلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{20}: النسبة المئوية للبطالة بكلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية.

٣-مجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات نسب وتوزيع غير المتعلمين إناث وذكور جغرافيا:

ولتسهيل الدراسة تم تقسيم هذه المجموعة إلي جزئين، الأولي يضم مجموعة محددات نسبة الأمية الإجمالية وبين

الإناث والذكور للسكان، والثانية تضم مجموعة محددات عدد الطلاب ونسبة المتعلمين، وتفصيل المحددات تحت كل مجموعة كالتالي:

أ–مجموعة محددات نسبة الأمية الإجمالية وبين الإناث والذكور للسكان، وتضم: X_{21}: النسبة المئوية لجملة عدد الأميين من الذكور لجملة سكان منطقة الدراسة بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية. X_{22}: النسبة المئوية جملة عدد الأميين من الإناث لجملة سكان منطقة الدراسة بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية. X_{23}:النسبة المئوية لجملة الأميين لإجمالي سكان منطقة الدراسة بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية.

ب–مجموعة محددات عدد الطلاب ونسبة المتعلمين، وتضم: X_{24}: النسبة المئوية لعدد الأميين من جملة عدد من لم يلتحق بالتعليم بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية. X_{25}: النسبة المئوية لعدد الأميين من جملة عدد من إلتحق بالتعليم (وأنهي مراحل التعليم أو مازال يتعلم) بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية. X_{26}: النسبة المئوية لعدد الأميين بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من جملة الجمهورية لعدد من لم يلتحق بالتعليم. X_{27}: النسبة المئوية لعدد الأميين بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من جملة الجمهورية لعدد من إلتحق بالتعليم (وأنهي مراحل التعليم أو مازال يتعلم). X_{28}: النسبة المئوية لعدد طلاب المدارس من إجمالي عدد السكان بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية.

٤–مجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات نسب وتوزيع الدعم المادي أو السلعي جغرافيا:

ولتسهيل الدراسة تم تقسيم هذه المجموعة إلي جزئين، الأولي يضم مجموعة محددات عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة وقيمتها وعدد وتمويل المشروعات الصغيرة، والثانية تضم مجموعة محددات الدعم الغذائي والمستهلك من الخبر البلدي، وتفصيل المحددات تحت كل مجموعة كالتالي:

أ–مجموعة محددات عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة وقيمتها وعدد وتمويل المشروعات الصغيرة، وتضم: X_{29}: النسبة المئوية لعدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة لجملة سكان كلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{30}: قيمة دعم المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة (بالألف جنيه) بكلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{31}: قيمة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (مليون جنيه) بكلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{32}: عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بكلا من المحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية.

ب–مجموعة محددات الدعم الغذائي والمستهلك من الخبر البلدي، وتضم: X_{33}: النسبة المئوية لما تحصل عليه الأسرة من دعم للسلع الغذائية من إجمالي استهلاكها من الطعام والشراب للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{34}: متوسط عدد الخبز البلدي (٥ قروش) المدعم التي تستهلكه الأسرة للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. X_{35}: متوسط عدد الخبز البلدي (٥ قروش) المدعم الذي يستهلكه الفرد للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية.

٥–المحدد الخاص بالاستثمارات المباشرة الكلية الموجهة للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية: $X_{٣٦}$: قيمة الاستثمارات الكلية الموجهة لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بالمليار جنيه (توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر، أعداد متفرقة)، جمعت وحسبت لكل من محافظات الجمهورية علي حدا ثم تصنيفهم لمجموعتي الدراسة من محافظات صحراوية مقابل نظيرتها غير الصحراوية.

٦-مجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات قيم بنود الإنفاق الاجتماعي المختلفة من دعم تعليم وصحة ودعم مادي:

وهي مجموعة المتغيرات الموضحة لقيم الإنفاق الاجتماعي بموازنات الدولة، وهو بيان ثانوي منشور بالنشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقاً للتصنيف الوظيفي للحكومة علي مستوى الجمهورية (النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقا للتصنيف الوظيفي للحكومة، أعداد متفرقة)، ولذلك إتجه البحث لتقدير مصفوفة معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات للوقوف علي نوع الارتباط ودرجته، ومن معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات الإجمالية علي مستوى الدولة والمتغيرات المستقلة السابقة الذكر للبحث مع جمعها علي مستوى الدولة، وبالوصول لأعلي المتغيرات المستقلة ارتباطاً مع المتغيرات محل الدراسة، ثم استخدام نسب توزيع المتغيرات المستقلة السابقة واعتمادها لتقسيم متغيرات الإنفاق الاجتماعي محل الدراسة جغرافيا علي المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة، ومنها إتضح أن أهم المتغيرات ذات الارتباط المعنوية القوى مع قيم دعم التعليم بجمهورية مصر العربية هي عدد المدارس، عدد الفصول الدراسية، عدد المدرسين وعدد الطلاب (الكتاب السنوى الإحصائي، أعداد متفرقة). أما المتغيرات والعوامل المستقلة ذات الارتباط المعنوي القوي مع قيم دعم الصحة للجمهورية هي عدد الأطباء لكل ١٠ ألاف من السكان والنسبة المئوية الإنفاق السنوى للأسر علي الخدمات والرعاية الصحية إلي إجمالي الإنفاق الكلي. وأخيرا فإن العوامل المستقلة ذات الارتباط المعنوى القوي الطردي أو العكسي مع قيم الدعم النقدي الإجمالي علي مستوى الجمهورية فهي نسبة (الاستهلاك/الإنفاق) السنوى علي مجموعات الطعام والشراب إلي إجمالي الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية، النسبه المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي المسكن ومستلزماته إلي إجمالي الإنفاق الكلي، متوسط عدد الخبز البلدي (٥ قروش) المدعم التي تستهلكه الأسرة أو الفرد يومياً. وبذلك وباستخدام النسب الفعلية لتقسيم العوامل المستقلة السابقة الذكر وذات الارتباط المعنوى القوى الموجب أو السالب مع قيم إنفاق الدولة الإجمالي علي التعليم أو الصحة أو إجمالي الدعم، يتمكن البحث تقسيم قيم إنفاق الدولة علي كلا من التعليم والصحة وإجمالي الدعم للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، وجاء تعريفها كالتالي: X_{37}: نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من دعم التعليم بالمليار جنيه. X_{38}: نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من دعم الصحة بالمليار جنيه. X_{39}: نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من إجمالي الدعم بالمليار جنيه.

ومن بيانات الجدول(١) بالملاحق والموضح لتطورالبنود المختلفة للدعم خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، يتبين أن مخصصات دعم التعليم بلغت نحو ٤١٦٨٣ مليون جنيه لعام ٢٠١٠ مقابل ١٧٢٦٤٦ مليون جنيه لعام ٢٠٢٢، بينما تزايدت مخصصات دعم الصحة من نحو ١٦٣٠٠ مليون جنيه لعام ٢٠١٠ مقابل ١٠٨٧٦١ مليون جنيه لعام ٢٠٢٢، أما مخصصات الحماية الاجتماعي فترايدت من نحو ٦٣٢٨٣ مليون جنيه لعام ٢٠١٠ مقابل ٢٨٣٣٧٨ مليون جنيه لعام ٢٠٢٢، وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتلك المتغيرات والموضحة نتائجة بالجدول (٢) بالملاحق، إتضح أن مخصصات دعم التعليم تتزايد نحو ٩٤٢٢,٢ مليون سنويا، بينما مخصصات دعم الصحة تتزايد بنحو ٧٨٧٦,٩٩ مليون جنيه سنويا، مقابل تزايد مخصصات الحماية الإجتماعية بنحو ١٨٧٧٠,٠٧ مليون جنيه سنويا.

النتائج البحثية ومناقشتها

ينقسم البحث إلي ثلاثة أجزاء: وهي أولا: تباين نسب الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية، ثانيا: التقدير الإحصائي لمحددات نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر- وذلك بالاعتماد علي نسبة الفقر المطلق أو مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ثالثا: إمكانية خفض نسبة الفقر في المحافظات الصحراوية

المصرية، والتنبؤ بأثر زيادة المخصصات للبنود المختلفة من الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الكلية علي تخفيف تباين معدلات الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية.

أولا: تباين نسب الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية:

بعد تصنيف نسب الفقر لمحافظات الجمهورية إلي كلا من محافظات صحراوية وأخرى غير صحراوية، وتم تخصيص هذا الجزء من البحث لعرض نتائج التقدير وجود تباين بين تلك المجموعتين من عدمه، للوقوف علي درجه التوازن الجغرافي للتنمية داخل مصر، وتم إجراء اختبار F لاختبار وجود فرق بين نسب الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، ومن عرض النتائج بالجدول (٢)، إتضح أن نتائج تحليل التباين لقيم نسب الفقر بين تلك المجموعتين من عدمه، تبين إنه يوجد فرق معنوي في قيم نسب الفقر بين المنطقتين محل الدراسة.

ثانيا: التقدير الإحصائي لمحددات نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر:

وللتقدير القياسي لمحددات الفقر في المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS علي هذه المتغيرات وبعد محاولات عديدة لتقدير هذا النموذج، تبين أن الصورة اللوغاريتمية المزدوجة (كوب دوجلاس) هي أفضل الصور الرياضية للنموذج المستخدم من حيث المنطق والمعنوية الإحصائية، وجاءت نتائج التحليل الإحصائي للنموذج المقدر ولاختبار تأثير المتغيرات المستقله محل الدراسة (بعد تقسيمها إلي مجموعات لتسهيل إستخراج العوامل المؤثرة من كل مجموعة) علي نسبة الفقر بين المحافظات صحراوية وغير صحراوية محل الدراسة، ولذلك تم إضافة متغير ضمني واحد (Dr) يعكس الفرق بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية ويأخذ القيمة (1) للمحافظات الصحراوية والقيمة (0) للمحافظات غير الصحراوية. وذلك للفترة الزمنية من ٢٠١٣ إلي ٢٠٢٠، وبالاعتماد بشكل أساسي علي السنوات التي يتم نشر أعداد من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث إنه دورية تصدر كل سنتين، وتم الاعتماد بصفة أساسية علي بيانات السنوات ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، ولذلك تم إضافة ثلاثة متغيرات ضمنيه لتعكس تأثير الفرق بين السنوات الأربع محل الدراسة (Dy_1, Dy_2, Dy_3) ليعكسوا الفرق بين السنوات ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٨ علي الترتيب حيث تأخذ القيمة(1) للسنة محل الدراسة والقيمة(0) للسنوات الأخرى.

جدول ٢. تحليل التباين للفرق بين نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية

تحليل التباين للفرق بين نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية					
Sig.	**F**	**Mean Square**	**df**	**Sum of Squares**	**ANOVA**
0.001	35.124	540.601	1	540.601	Between Groups
		15.3391	6	92.348	Within Groups
			7	632.949	Total

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات نشرة أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد متفرقة.

وجاءت النتائج علي النحو التالي:

حيث أن الفقر يتاثر بالعديد من المتغيرات والمحددات، إتجه البحث لحصر أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يحتمل أن يكون لها تأثير علي نسبة الفقر، وإجراء بعض التحليل الإحصائي عليها للوقوف علي أهم المتغيرات (المحددات) المؤثرة علي نسبة الفقر للمساعدة في وضع السياسات التي من شأنها محاولة التخفيف من نسب وحده تباين الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية الحالية وتخفيضها في المستقبل، ولتحقيق الأهداف العامة من البحث، تم الاعتماد علي شكلين من المتغير التابع: بالجزء الأول تم الاعتماد علي المتغير التابع بصيغتة المطلة لنسب الفقر المنشورة للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، أما بالجزء الثاني تم الاعتماد علي المتغير التابع في صورته المتعددة الأبعاد وهو مؤشر الفقر متعدد الأبعاد والذي تم تركيبة وقياسة بواسطة البحث. وعلي الجانب الآخر ولتسهيل إجراء التحليل الإحصائي سيتجه البحث لتقسيم تلك المتغيرات المستقلة إلي مجموعات يوجد بينها شكل عام من أشكال الترابط لتسهيل دراسة واختبار أثرها علي نسبة الفقر بكلا من المحافظات الصحراوية ونظيرتها غير الصحراوية، وبعد عده محاولات لدراسة أثر تلك المحددات (كمتغيرات مستقلة) علي نسبة الفقر، وبعد إستبعاد المتغيرات (المحددات) التي لم تتفق إشارتها مع المنطق الاقتصادي أو التي لم تثبت معنويتها الإحصائية، كانت المحددات ذات العلاقة الارتباطية القوية بالفقر (كمتغير تابع) هي كالآتي:

الجزء الأول: التقدير الإحصائي لمحددات نسبة الفقر المطلقة بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر وتأثير المجالات المختلفة للإنفاق الاجتماعي عليها:

١-التقدير الإحصائي لمجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات نسب وتوزيع بنود الإنفاق المختلفة علي مناحي الحياه علي نسبة الفقر المطلقة بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر:

ولتسهيل الدراسة تم تقسيم هذه المجموعة إلي جزئين، الأولي يضم مجموعة محددات الإنفاق والاستهلاك، والثانية تضم مجموعة محددات نسبة الإنفاق علي المسكن والتعليم والصحة، وتفصيل المحددات تحت كل مجموعة كالتالي:

أ-تأثير العوامل الممثلة للإنفاق والاستهلاك علي نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية:

العوامل الممثلة للإنفاق والاستهلاك بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية تعتبر ترجمة فورية وواضحة لعكس تباين نسبة الفقر بكلا من تلك المنطقتين، حيث إنه بزيادة الإنفاق والاستهلاك بشكل مباشر يكون إنعكاس لتناقص نسبة الفقر، ولذلك وبالاعتماد علي بيانات الاستهلاك الإجمالي والفردي بالأسعار الجارية والثابتة والإنفاق ونسبة الاستهلاك للإنفاق جاء تأثير كلا منهم علي تباين نسب الفقر بمنطقتي الدراسة كما يلي:

$$\begin{aligned} Ln\ POV_1 = {} & 21.71 - 2.58\ Dr - 4.70\ Dy_1 - 2.66\ Dy_2 \\ & (2.44)\ (-1.90)\ (-2.44)\ (-2.31) \\ & -1.88\ Dy_3 - 1.36\ LnX_1 - 3.92\ Ln\ X_4 \\ & (-2.24)\ (-2.36)\ (-1.81) \end{aligned}$$

$R^2=0.75$ $R^{-2}=0.65$ $F=7.51$ المعادله رقم (١)

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة العكسية بين نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة وكل من متوسط الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر بالأسعار الجارية (ألف جنيه) ومتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر بالأسعار الجارية (ألف جنيه). وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، فضلاً عن ثبوت المعنوية الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة عند مستويات المعنوية المألوفة، ويلاحظ أن المتغير المستقل المعبر عن متوسط الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر بالأسعار

الجارية (ألف جنيه) يمثل أهم المحددات أو العوامل التي تؤثر على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية، ويليها متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر بالأسعار الجارية (ألف جنيه). وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٧٥% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير متوسط الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر بلغت نحو ١,٣٦% (حيث تمثل قيم المعالم المقدرة بالنموذج قيم المرونات المختلفة، نظراً للصورة مزدوجة اللوغاريتمية المحققة بالنموذج المقدر) وهذا يعني أن زيادة متوسط الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر في المحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر الإجمالي في تلك المناطق بنسبة ١,٣٦%.

كما بلغ معدل مرونة التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر نحو ٣,٩٢% مما يعني أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي السنوى للأسر بالمحافظات الصحراوية عن نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% سيؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بها بنحو ٣,٩٢%.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن أثر ما إذا كانت المحافظة صحراوية أو غير صحراوية لها أثر معنوي إحصائيا وثبتت المعنوية الإحصائية للمتغير الانتقالي (Dr) وهو ما يعني حدوث تغيير جوهري بين نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، أي هناك اختلاف جوهري في نسب الفقر فيما بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بين أعوام الدراسة.

أما بالنسبة للمتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_1، Dy_2، Dy_3) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (٢٠١٣،٢٠١٥، ٢٠١٨، ٢٠٢٠) وهي السنوات المتاح بها بيانات للمتغيرات محل الدراسة حتي عام ٢٠٢٠ كأحدث السنوات المتاحة من تلك المتغيرات، فقد ثبتت المعنوية الإحصائية لكلا من تلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا مجموعة المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال سنوات فترة الدراسة.

ب–تأثير العوامل الممثلة لنسبة الإنفاق علي المسكن والتعليم والصحة علي نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية:

العوامل الممثلة لإنفاق الأسر علي المسكن والتعليم والصحة بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية تعتبر ترجمة فورية وواضحة لعكس تباين نسبة الفقر بكلا من تلك المنطقتين، حيث إنه بزيادة الإنفاق علي أيا من تلك البنود وبشكل مباشر يكون إنعكاس لتناقص نسبة الفقر بالمنطقة المدروسة، ولذلك وبالاعتماد علي بيانات إنفاق الأسر علي المسكن والتعليم والصحة بكلا من منطقتي الدراسة وبدراسة تأثير كلا منهم علي تباين نسب الفقر بين تلك المنطقتين، جاءت النتائج كالآتي:

$$\text{Ln } POV_1 = -6.30 - 0.39\ Dr - 1.31\ Dy_1 - 0.69\ Dy_2 - 0.29\ Dy_3 + 3.38\ LnX_{11}$$
$$(-0.97)\quad (-1.69)\quad (-5.07)\quad (-3.20)\quad (-2.19)\quad (1.54)$$

$R^2=0.97$ $R^{-2}=0.93$ $F=24.39$ المعادله رقم(٢)

$$\text{Ln } POV_1 = 3.82 + 0.13\ Dy_2 + 0.20\ Dy_3 - 0.28\ LnX_{12}$$
$$(7.98)\quad (0.40)\quad (0.58)\quad (-1.49)$$

$R^2=0.88$ $R^{-2}=0.71$ $F=5.25$ المعادلة رقم (٣)

$$\text{Ln } POV_1 = 0.39 + 0.15\ Dy_2 + 0.33\ Dy_3 + 1.30\ LnX_{13}$$
$$(0.20)\quad (0.45)\quad (0.98)\quad (1.44)$$

المعادلة رقم (٤) $R^2=0.96$ $R^{-2}=0.86$ $F=9.72$

من المعادلة رقم(٢) يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة الطردية نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة والنسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي المسكن ومستلزماته إلي إجمالي الإنفاق الكلي، فضلاً عن ثبوت المعنوية الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة عند مستويات المعنوية المألوفة. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٩٧% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي المسكن ومستلزماته إلي إجمالي الإنفاق الكلي بلغت نحو ٣,٣٨% وهذا يعني أن زيادة النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي المسكن ومستلزماته إلي إجمالي الإنفاق الكلي في المحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى زيادة نسبة الفقر الإجمالي في تلك المناطق بنسبة ٣,٣٨%.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن أثر ما إذا كانت المحافظه صحراوية أو غير صحراوية لها أثر معنوي إحصائيا وثبتت المعنوية الإحصائية للمتغير الإنتقالي (Dr) وهو ما يعني حدوث تغيير جوهري بين نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، أي هناك اختلاف جوهري في نسب الفقر فيما بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بين أعوام الدراسة.

أما بالنسبة للمتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_1، Dy_2، Dy_3) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (٢٠١٣،٢٠١٥، ٢٠١٨، ٢٠٢٠) وهي السنوات المتاح بها بيانات للمتغيرات محل الدراسة حتي عام ٢٠٢٠ كأحدث السنوات المتاحة من تلك المتغيرات، فقد ثبتت المعنوية الإحصائية لكلا من تلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال سنوات فترة الدراسة.

من المعادلة رقم (٣) يتضح منطقية تأثير النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي التعليم إلي إجمالي الإنفاق الكلي على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية حيث تحققت العلاقة العكسية المعنوية إحصائيا. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٨٨% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي التعليم إلي إجمالي الإنفاق الكلي بلغت نحو ٠,٢٨% وهذا يعني أن زيادة النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي التعليم إلي إجمالي الإنفاق الكلي في المحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر الإجمالي في تلك المناطق بنسبة ٠,٢٨%.

أما بالنسبة للمتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_2، Dy_3) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (2015، 2018) فقد ثبتت المعنوية الإحصائية لتلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بتلك السنوات.

من المعادلة رقم (٤) يتضح منطقية تأثير النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي الخدمات والرعاية الصحية إلي إجمالي الإنفاق الكلي على نسبة الفقر بالمحافظات

الصحراوية وغير الصحراوية حيث تحققت العلاقة الطردية المعنوية إحصائيا. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٩٦% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات المستقله التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي الخدمات والرعاية الصحية إلي إجمالي الإنفاق الكلي بلغت نحو ١,٣٠% وهذا يعني أن زيادة النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي الخدمات والرعاية الصحية إلي إجمالي الإنفاق الكلي في المحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى زيادة نسبة الفقر الإجمالي في تلك المناطق بنسبة ١,٣٠%.

أما بالنسبة للمتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_2، Dy_3) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (2015، 2018) فقد ثبتت المعنوية الإحصائية لتلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بتلك السنوات.

٢-التقدير الإحصائي لمجموعة المتغيرات الشارحة التوزيع النسبي والعمري والجغرافي للسكان ونسب دخولهم لسوق العمل علي نسبة الفقر المطلقة بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر:

ولتسهيل الدراسة تم تقسيم هذه المجموعة إلي جزئين، الأولي يضم مجموعة محددات التوزيع النسبي والعمري والجغرافي للسكان، والثانية تضم مجموعة محددات لعدد المشتغلين والبطالة، وتفصيل المحددات تحت كل مجموعه كالتالي:

أ-تأثير العوامل الممثلة للتوزيع النسبي والعمري والجغرافي للسكان علي نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية:

العوامل الممثلة للنسبة المئوية لعدد الإناث للذكور، ونسبة الإعالة (هي نسبة مجموع عدد السكان من عمر صفر إلي عمر ١٤ سنه بالإضافة إلي عدد السكان بعمر ٦٥ سنه وما فوق إلي عدد السكان من عمر ١٥ إلي ٦٤ سنة (نشرة أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد متفرقة)، والنسبة المئوية لسكان الريف للحضر بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية تعتبر من المحددات الهامة المؤثره علي نسبة الفقر بكلا من تلك المنطقتين، حيث إن تلك النسب تؤثر بشكل مباشر في عدد العمالة الموجودة بالسوق القابله والقادرة علي العمل وهم من يتحصلون علي دخل يقلل من نسب الفقر لأسرهم، لذلك وبالاعتماد علي تلك البيانات ودراسة تأثيرها علي تباين نسب الفقر بمنطقتي الدراسة، جاءت النتائج كالتالي:

$$\text{Ln POV} = 12.17 + 0.24\ Dy_2 + 0.13\ Dy_3 \quad (5.56)\ (1.28)\ (0.067)$$
$$+8.54\ \text{Ln}X_{15} - 1.18\ \text{Ln}\ X_{16} \quad (4.19)\ (-3.87)$$
$$R^2=0.88 \qquad R^{-2}=0.71 \qquad F=5.25$$

المعادلة رقم(٥)

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة الطردية المعنوية إحصائيا بينها مع النسبة المئوية للإعالة بالسكان للمناطق محل الدراسة، بجانب تحقق العلاقة العكسية المعنوية إحصائيا لنسبة الفقر للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية مع النسبة المئوية لسكان الريف إلي الحضر. وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، ويلاحظ أن المتغير المستقل المعبر عن النسبة المئوية للإعالة بالسكان للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية لفترة الدراسة يمثل أهم المحددات أو العوامل التي تؤثر على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية، ويليها النسبة المئوية لسكان الريف إلي الحضر للمحافظات

الصحراوية وغير الصحراوية لفترة الدراسة. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو 88% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير النسبة المئوية للإعالة بالسكان بلغت نحو ٨,٥٤%، وهذا يعني أن زيادة متوسط النسبة المئوية للإعالة في المحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر الإجمالي في تلك المناطق بنسبة ٨,٥٤%.

كما بلغ معدل مرونة التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير في النسبة المئوية لسكان الريف إلي الحضر نحو ١,١٨% مما يعني أن زيادة النسبة المئوية لسكان الريف إلي الحضر الفعلي السنوى للأسر بالمحافظات الصحراوية عن نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% سيؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بها بنحو ١,١٨%.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن المتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_2، Dy_3) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (٢٠١٥، ٢٠١٨) ثبتت المعنوية الإحصائية لكلا من تلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا من دول مجموعة المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال تلك السنوات من جملة فترة الدراسة.

ب-تأثير العوامل الممثلة لعدد المشتغلين والبطالة علي نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية:

حيث أن البيئة الفقيره ليست عائقا حتميا أمام التنمية، ما دام هناك رأسمال بشرى مؤهل وكاف لتوظيف القدرات البشرية في عملية التنمية، فالفقر يرتبط ببيئة غير صحية فقيره من الرأسمال البشرى والثقافي، أكثر مما هي بيئة محدوده الموارد المادية (Shyamsundar, 2002)، حيث تعتمد قدرة السياسات الدولية الناجحة على الاستفاده من الإختلافات الديموجرافية لزيادة وتنويع مدى قدرتها على إستغلال طاقات السكان وزياده إنتاجيتهم، وهو ما يتطلب في المقام الأول تحسين مناخ التشغيل وتشجيع الاستثمار من خلال زياده دعم الدولة الاقتصادي والقانوني لمختلف المجالات الإنتاجية بها. ولذلك فكانت الأولية في هذا الجزء من البحث بدراسة تأثير رأس المالي البشرى المتمثل في كلا من عدد المشتغلين الإجمالي، وعدد العمالة الزراعية وعدد المتعطلين ومعدل البطالة علي نسبة الفقر بمنطقتي الدراسة، فجاءت النتائج كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{Ln } POV_1 &= 5.80 + 0.54\ Dr - 0.68\ Dy_1 \\ &\quad (3.64)\ \ (1.25)\ \ (-4.10) \\ &\quad -0.20\ Dy_2 - 0.89\ \text{Ln}X_{18} \\ &\quad (-1.60)\ \ \ (-1.39) \end{aligned}$$

$R^2=0.97$ $R^{-2}=0.93$ $F=24.39$ المعادله رقم(٦)

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة العكسية المعنوية إحصائيا بينها مع النسبة المئوية لعدد المشتغلين بالزراعة (١٥ سنة فأكثر) للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية % من جملة عدد المشتغلين في نفس منطقة الدراسة. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٩٧% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير النسبة المئوية لعدد المشتغلين بالزراعة (١٥ سنة فأكثر) للمحافظات

الصحراوية أوغير الصحراوية % من جمله عدد المشتغلين في نفس منطقة الدراسة بلغت نحو ٠,٨٩%، وهذا يعني أن زيادة النسبة المئوية لعدد المشتغلين بالزراعة (١٥ سنة فأكثر) للمحافظات الصحراوية من جملة عدد المشتغلين للمحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر في المحافظات الصحراوية بنسبة ٠,٨٩% بالمقارنة بنظيرتها للمحافظات غير الصحراوية.

والمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن المتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_1، Dy_2) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (2013، 2015) ثبتت المعنوية الإحصائية لكلا من تلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا من دول مجموعة المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال تلك السنوات من جمله فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن أثر ما إذا كانت المحافظة صحراوية أو غير صحراوية لها أثر معنوي إحصائيا طردي وثبتت المعنوية الإحصائية للمتغير الإنتقالي (Dr) وهو ما يعني حدوث تغيير جوهري بين نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، أي هناك ارتفاع جوهري في نسب الفقر فيما بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بين أعوام الدراسة، وبعباره أخرى فإن نسبة الفقر تختلف اختلافاً جوهرياً بين كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال فترة الدراسة.

٣-التقدير الإحصائي لمجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات نسب وتوزيع غير المتعلمين إناث وذكور جغرافيا علي نسبة الفقر المطلقة بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر:

ولتسهيل الدراسة تم تقسيم هذه المجموعة إلي جزئين، الأولي يضم مجموعة محددات نسبة الأمية الإجمالية وبين الإناث والذكور للسكان، والثانية تضم مجموعة محددات عدد الطلاب ونسبة المتعلمين، وتفصيل المحددات تحت كل مجموعة كالتالي:

أ-تأثير العوامل الممثلة لنسبة الأمية الإجمالية وبين الإناث والذكور للسكان علي نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية:

وجاءت العوامل الممثلة لنسبة الأمية بين الذكور أو الإناث لإجمالي السكان أو النسبة المئوية للأمية الإجمالية كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية لتعبر عن كفاءه ومدي الدراية للسكان بكلا من منطقتي الدراسة بمتطلبات سوق العمل، وكذلك مدي إستعدادهم لتعلم وإكتساب مهارات للحصول والإلتحاق بالوظائف المعروضة بالمنطقة المحيطة بهم يعكس تباين نسبة الفقر بكلا من تلك المنطقتين، حيث إنه بزيادة نسبة الأمية ينخفض عدد السكان القابلين لتعلم المهارات المطلوبة للإلتحاق بسوق العمل مما يؤثر وبشكل مباشر علي انخفاض الأجر وبالتالي لتزايد نسبة الفقر، ولذلك وبالاعتماد علي بيانات نسب الأمية للذكور والإناث والإجمالي ودراسه تأثير كلا منهم علي تباين نسب الفقر بمنطقتي الدراسة جاءت النتائج كالتالي:

$$\text{Ln POV} = 2.95 - 0.98\ Dy_1 - 0.43\ Dy_2 + 0.24\ \text{Ln}X_{21}$$
$$(8.88)\quad (-10.26)\quad (-4.49)\quad (1.88)$$
$$R^2=0.97 \qquad R^{-2}=0.95 \qquad F=45.84$$

المعادلة رقم (٧)

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة الطردية المعنوية إحصائيا بينها مع نسبة الأمية للذكور للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٩٧% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير النسبة المئوية للأمية للذكور بلغت نحو ٠,٢٤%، وهذا يعني أن زيادة متوسط النسبة المئوية للأمية للذكور للمحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر الإجمالي في المحافظات الصحراوية بنسبة ٠,٢٤%.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن المتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_1، Dy_2) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (٢٠١٣، ٢٠١٥) ثبتت المعنوية الإحصائية لكلا من تلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا من دول مجموعة المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال تلك السنوات من جملة فترة الدراسة.

ب-تأثير العوامل الممثلة لعدد الطلاب ونسبة المتعلمين علي نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية:

حيث أن التعليم هو حق دستورى لكافة أفراد الدولة، وهو يعتبر المحدد الأول والرئيسي في تطوير مهارات الأفراد بما يناسب احتياجات سوق العمل خاصة في إطار المستجات الحالية للتطور التكنولوجي وظهور وظائف جديدة تتطلب إمكانيات متقدمة للتعامل مع البيانات ومصادر المعلومات. فجاءت العوامل الممثلة لنسبة الأمية بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من جملة نفس المنطقة أو للجمهورية لعدد من لم يلتحق بالتعليم أو من إلتحق بالتعليم (وأنهي مراحل التعليم أو مازال يتعلم) لتعبر عن عدد المتعلمين أو الذين مازالو ملتحقين بالمدارس، مما يوضح كفاءه الأفراد بسوق العمل، وبالتالي تتزايد نسبة العمالة وتتزايد الأجور مما يؤدي لانخفاض نسب الفقر، ودراسة تأثير كلا من تلك العوامل علي تباين نسب الفقر بمنطقتي الدراسة، جاءت النتائج كالتالي: رقم المعادلة ٨

$$Ln\ POV_1 = -85.23 - 0.49\ Dy_1 + 20.52\ LnX_{25}$$

$$(-1.66)\quad (-2.36)\quad (1.75)$$

$$+0.14\ Ln\ X_{27}$$

$$(1.53)$$

$R^2=0.90$ $R^{-2}=0.83$ $F=12.14$ المعادله رقم (٨)

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة الطردية المعنوية إحصائيا بينها مع نسبة الأمية % للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من جملة نفس المنطقة لعدد من إلتحق بالتعليم (وأنهي مراحل التعليم أو مازال يتعلم) للمناطق محل الدراسة، كما تحققت العلاقه الطردية المعنوية إحصائيا لنسبة الفقر للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية مع نسبه الأمية % للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من جملة الجمهورية لعدد من إلتحق بالتعليم (وأنهي مراحل التعليم أو مازال يتعلم)، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، ويلاحظ أن المتغير المستقل المعبر نسبة الأمية للعدد الإجمالي للملتحقين بالتعليم في نفس المنطقة الجغرافية لفترة الدراسة أهم في تأثيره علي نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية بالمقارنه بنظيره الخاص بالنسبة المئوية للأمية للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من جملة الجمهورية لعدد من إلتحق بالتعليم لفترة الدراسة. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٩٠% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير النسبة المئوية للأمية للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من

جملة نفس المنطقة لعدد من إلتحق بالتعليم بلغت نحو ٢٠,٥٢%، وهذا يعني أن زيادة متوسط النسبة المئوية للأمية للمحافظات الصحراوية من جملة نفس المنطقة لعدد من إلتحق بالتعليم بنسبة ١% ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر في المحافظات الصحراوية بنسبة ٢٠,٥٢% عن نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية.

كما بلغ معدل مرونة التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير نسبة الأمية % للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من جملة الجمهورية لعدد من إلتحق بالتعليم بلغت نحو ٠,١٤%، وهذا يعني أن زيادة متوسط نسبة الأمية % للمحافظات الصحراوية من جملة الجمهورية لعدد من إلتحق بالتعليم بنسبة ١% ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية بنسبة ٠,١٤% عن نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن المتغير الإنتقالي المتعلق بأثر عام ٢٠١٣ (Dy_1) والذي يعكس الفرق بين عام ٢٠١٣ وباقي أعوام فترة الدراسة ثبتت المعنوية الإحصائية له، وهو ما يدل علي وجود اختلاف جوهري في معدل نسب الفقر لكلا من دول مجموعه المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية لعام ٢٠١٣ عن باقي فترة الدراسة.

٤-التقدير الإحصائي لمجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات نسب وتوزيع الدعم المادي أو السلعي جغرافيا علي نسبة الفقر المطلقة بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر:

ولتسهيل الدراسة تم تقسيم هذه المجموعة إلي جزئين، الأولي يضم مجموعة محددات عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة وقيمتها وعدد وتمويل المشروعات الصغيرة، والثانية تضم مجموعة محددات الدعم الغذائي والمستهلك من الخبر البلدي، وتفصيل المحددات تحت كل مجموعة كالتالي:

أ-تأثير العوامل الممثلة في عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة وقيمتها وعدد وتمويل المشروعات الصغيرة علي نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية:

برنامج تكافل وكرامة من البرامج الهامة الداعمة لفئة من الشعب المصرى يقون علي أساس تقديم المعونات والمساعدات المادية لأفراد المجتمع، وفي المقابل له تقوم الدولة بتبني سياسات أخرى تعتمد علي تقدم قروض لأصحاب المشروعات الصغيرة بهدف إتاحة عديد من فرص العمل للشباب، وهي من أهم السياسات الممكن إتباعها لتخفيف حده الفقر لإنها تساعد في توفير فرص عمل وبالتالي إتاحة الإستمرارية لتوليد الدخل(عبد الرضا، ٢٠٠٨)، إلا إنه يجب مراعاه الفرق في نسب الفقر بين المناطق الجغرافية المختلفة عند وضع سياسات إتاجه التمويل للمشروعات الصغيرة، أي أن وضع خطط تمويل المشروعات الصغيرة بالدولة يجب أن تكون ذات أبعاد جغرافية واقتصادية واجتماعية، حيتي يتثني للدولة ضخ والتركيز علي المناطق التي تعاني من الفقر والبطالة بنسبة أكبر، وبذلك تؤدي لنتيجة زياده التشغيل وتطوير تلك المناطق الأكثر فقراً زراعياً وصناعياً (علام، ٢٠٠٧)، وبالتالي ستؤدي إلى رفع مستوى المعيشي للفرد والحد من مشكلة البطالة التي تؤدي إلى الفقر. وخصص هذا الجزء من البحث لدراسة أثر كلا من تلك السياسات علي نسب الفقر بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية، وجاءت النتائج كالتالي:

$$\text{Ln } POV_1 = 6.92 + 0.28\ Dy_1 + 0.15\ Dy_3$$
$$(2.90)\quad (0.83)\quad (0.46)$$
$$-0.15\ \text{Ln } X_{30} - 0.28\ \text{Ln} X_{31}$$
$$(-1.36)\quad (-1.84)$$

$R^2=0.75$ $R^{-2}=0.65$ $F=7.51$ المعادله رقم (٩)

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة العكسية المعنوية إحصائيا بينها مع كلا من المتغيرات المستقلة

الممثلة لقيمة دعم للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة وقيمة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية لأعوام الدراسة. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٧٥% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير النسبة المئوية لقيمة دعم المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بنحو ٠,١٥%، وهذا يعني أن زيادة النسبة المئوية لقيمة دعم المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة للمحافظات الصحراوية عن نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر في المحافظات الصحراوية بنسبة ٠,١٥% بالمقارنة بنظيرتها للمحافظات غير الصحراوية.

كما بلغ معدل مرونة التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير في قيمة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نحو ٠,٢٨% مما يعني أن زيادة قيمة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمحافظات الصحراوية عن نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% سيؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية بنحو ٠,٢٨%.

والمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن المتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_1، Dy_3) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (٢٠١٣، ٢٠١٨) ثبتت المعنوية الإحصائية لكلا من تلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا من دول مجموعة المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال تلك السنوات من جملة فترة الدراسة.

ب-تأثير العوامل الممثلة في الدعم الغذائي والمستهلك من الخبز البلدي علي نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية:

تعد شبكات الحماية الاجتماعية آلية رئيسية للسياسة الإجتماعية تلجأ لها الحكومات لتخفيف حده الفقر الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، ومن أهمها سياسات الدعم بأيا من صورة المادية المباشرة أو في صورة دعم سلعي، حيث أن لها دور كبير في حماية الأسر من مشكلة الفقر ونتائجها المدمره (الطائي، ٢٠٠٨)، حيث أن شبكات الحماية الاجتماعية تأسست بطريقة ومنهجية تجعلها جزء من التنمية طويلة الأجل بالدولة، ومنعهم من اللجوء إلي التخلص من الصول العينية لتمويل الاستهلاك الجارى (العذاري، ومحمد، ٢٠١٦). ولذلك تم دراسة أثر كلا من تلك السياسات علي نسب الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية، وجاءت النتائج كالتالي:

$$\text{Ln } POV_1 = 2.72 + 0.53\ Dy_2 - 1.29\ Dy_3 + 0.47\ LnX_{33}$$
$$(29.59)\ (4.08)\ \ (-5.00)\ \ (7.02)$$
$$R^2=0.94 \qquad R^{-2}=0.89 \qquad F=19.28$$

المعادلة رقم (١٠)

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة الطردية المعنوية إحصائيا بينها مع النسبة المئوية لما تحصل عليه الأسرة من دعم للسلع الغذائية إلي إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب للمحافظات الصحراوية أوغير الصحراوية. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٩٤% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير النسبة المئوية لما تحصل عليه الأسرة من دعم للسلع الغذائية إلي إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب بلغت نحو

٠,٤٧%، وهذا يعني أن زيادة متوسط النسبة المئوية لما تحصل عليه الأسرة من دعم للسلع الغذائية إلي إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب للمحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر الإجمالي في المحافظات الصحراوية بنسبة ٠,٤٧%.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن المتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_2، Dy_3) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (٢٠١٥، ٢٠١٨) ثبتت المعنوية الإحصائية لكلا من تلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا من دول مجموعة المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال تلك السنوات من جملة فترة الدراسة.

٥-التقدير الإحصائي لتأثير المحدد الخاص بالاستثمارات المباشرة الكلية الموجهة للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية علي نسبة الفقر المطلقة بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر:

الاستثمار الكلي المباشر الموجه من الدولة بخطط استثمارية لكل محافظة من محافظات الجمهورية إن كانت صحراوية أو غير صحراوية يؤثر وبشكل مباشر علي توفير فرص عمل للأفراد داخل محافظاتهم، حيث إنها توفر البنية التحتية الأساسية للبدء في إقامه المشروعات، أو إقامة المشروعات القومية ذات الملكية الحكومية زراعية كانت أو صناعية، وهي تختلف من محافظة لأخرى بحسب حسب طبيعة المحافظة والمواد الطبيعية المتاحة بالمحافظة والمؤهلة لها من كونها تتخصص كمحافظة زراعية أو صناعية أو ما إلي ذلك، وبذلك تساهم تلك الاستثمارات في تنمية المحافظات وتوفير فرص عمل أكبر بها مما يؤدي لانخفاض نسب الفقر، وجاءت نتائج التقدير الإحصائي كالتالي:

$$\underset{(3.91)}{Ln\ POV_1= 6.36} \underset{(-1.72)}{-1.29\ Dr} \underset{(-8.99)}{-1.08Dy_1} \underset{(-4.39)}{-0.53\ Dy_2} \underset{(-1.48)}{-0.12\ Dy_3} \underset{(-2.66)}{-0.38\ LnX_{36}}$$

المعادله رقم(١١) $F=29.89$ $R^{-2}=0.95$ $R^2=0.99$

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة العكسية لنسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية و قيمة الاستثمارات الكلية الموجهة لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، فضلاً عن ثبوت المعنوية الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة عند مستويات المعنوية المألوفة. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٩٩% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

كما يتبين أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير قيمة الاستثمارات الكلية الموجهة لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بلغت نحو ٠,٣٨% وهذا يعني أن زيادة النسبة المئوية قيمة الاستثمارات الكلية الموجهة لكلا من المحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غير الصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر الإجمالي في تلك المناطق بنسبة ٠,٣٨%.

وفيما يتعلق بالمتغير الإنتقالي Dummy Variables العاكس لأثر ما إذا كانت المحافظة صحراوية أو غير صحراوية لها أثر معنوي إحصائيا وثبتت المعنوية الإحصائية للمتغير الإنتقالي (Dr) وهو ما يعني حدوث تغيير جوهري بين نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية.

أما بالنسبة للمتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_1، Dy_2، Dy_3) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (2013،2015، 2018، ٢٠٢٠) وهي السنوات المتاح بها بيانات للمتغيرات محل الدراسة حتي عام ٢٠٢٠ كأحدث

السنوات المتاحة من تلك المتغيرات، فقد ثبتت المعنوية الإحصائية لكلا من تلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال سنوات فترة الدراسة.

٦-التقدير الإحصائي لمجموعة المتغيرات الشارحة لمحددات قيم بنود الإنفاق الاجتماعي المختلفة من دعم تعليم وصحة ودعم مادي علي نسبة الفقر المطلقة بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر:

الدعم الحكومي المنفق علي كلا من التعليم والصحة من صور الدعم غير المباشر المقدمة للأفراد حيث يجعل الحصول علي تلك الخدمات متاح لشريحة أكبر من السكان حيث أن أسعارها تكون في مستوى منخفض عن نظيرتها لنفس الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، مما يؤهل السكان ليكونوا مواطنين متمتعين بمستوى صحي مرتفع وتعليم جيد فيصبحوا أفراد نافعين لأنفسهم وللمجتمع ويشاركوا مشاركه فعالة في سوق العمل. أما جملة الدعم المادي المباشر المقدم من الدولة للأفراد فيساعدهم علي العيش حياه كريمة في الحصول علي متطلبات حياتهم اليومية بشكل آدمي. وكلا من جوانب الإنفاق الاجتماعي السابقة الذكر تؤدي إلي الحصول علي مواطن متعلم وبصحة جيده ويشارك في جوانب الحياه اليومية بفاعلية، مما يخفض من معدلات البطالة وبالتالي تنخفض نسب الفقر، ومن جهه أخرى يساهم في زياده الإنتاج القومي. ولذلك وبالاعتماد علي بيانات جوانب الإنفاق الحكومي من دعم غير مباشر للتعليم والصحة وجملة الدعم المباشر بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية وبدراسة تأثير كلا منهم علي تباين نسب الفقر بين تلك المنطقتين، جاءت النتائج كالآتي:

رقم المعادلة ١٢

$$\text{Ln } POV_1 = 627.90 - 1.01\ Dr - 1.83\ Dy_3 - 1.43\ \text{Ln}X_{37}$$
$$(2.54)\quad (-1.30)\quad (-2.31)\quad (-2.62)$$
$$-1.77\ \text{Ln}\ X_{38} - 2.21\ \text{Ln}\ X_{39}$$
$$(-2.63)\quad (-2.38)$$
$$R^2=0.96 \qquad R^{-2}=0.87 \qquad F=10.35$$

المعادله رقم (١٢)

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة العكسية بين نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية وكل من دعم التعليم والصحة وإجمالي الدعم. وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، فضلاً عن ثبوت المعنوية الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة عند مستويات المعنوية المألوفة، ويلاحظ أن ترتيب المتغيرات المستقلة علي أساس الأهمية النسبية لتأثيرها علي الفرق في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية جاء المتغير المستقل المعبر عن دعم الصحة ليمثل أهم تلك المحددات ويليها دعم التعليم، وأخيرا إجمالي الدعم. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٩٦% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير مخصصات دعم التعليم بلغت نحو ١,٤٣% (حيث تمثل قيم المعالم المقدرة بالنموذج قيم المرونات المختلفة، نظراً للصورة مزدوجة اللوغاريتمية المحققة بالنموذج المقدر) وهذا يعني أن زيادة مخصصات دعم التعليم للمحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غيرالصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية بنسبة ١,٤٣%.

كما بلغ معدل مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير مخصصات دعم الصحة بلغت نحو ١,٧٧% وهذا يعني أن زيادة مخصصات دعم الصحة للمحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غيرالصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر للمحافظات الصحراوية بنسبة ١,٧٧%.

هذا كما ثبت أن مرونة نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير مخصصات

إجمالي الدعم بلغت نحو ٢,٢١% وهذا يعني أن زيادة مخصصات إجمالي الدعم للمحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غيرالصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية بنسبة ٢,٢١%.

وفيما يتعلق بالمتغير الإنتقالي Dummy Variables العاكس لأثر ما إذا كانت المحافظة صحراوية أو غير صحراوية له أثر معنوي إحصائيا للمتغير الإنتقالي (Dr) وهو ما يعني حدوث تغيير جوهري بين نسبة الفقر لكلا من المحافظات الصحراوية وغيرالصحراوية، أي هناك اختلاف جوهري في نسب الفقر فيما بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بين أعوام الدراسة.

أما بالنسبة للمتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة، فثبتت المعنوية الإحصائية للمتغير الإنتقالي (Dy_3) العاكس لأثر عام ٢٠١٨ وباقي فترة الدراسة، وهو ما يدل علي وجود اختلاف جوهري في معدل نسب الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية قبل وبعد عام ٢٠١٨.

الجزء الثاني: التقدير الإحصائي لمجموعة المتغيرات المستقلة محل الدراسة علي مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر:

وبدراسة تأثير كلا من تلك المتغيرات المستقلة السابقة بكامل متن البحث علي المتغير التابع الممثل لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية والمركب (كأهمية نسبية من كلا من المتغيرات السابقة التوضيح بالجدول (١))، جاءت النتائج كالآتي:

المعادله رقم (١٣)

$$\text{Ln } POV_2 = -484.48 + 2.80Dr + 1.90Dy_1 + 1.02Dy_2 + 0.67Dy_3 + 118.25\text{Ln}X_{25} - 2.55\text{Ln}X_{37}$$

(-3.66) (3.34) (3.40) (3.59) (3.39) (3.65) (-3.34)

$R^2=0.91$ $R^{-2}=0.89$ $F=59.73$

من الدالة المحسوبة يتضح منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر متعدد الأبعاد بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة حيث تحققت العلاقة الطردية المعنوية إحصائيا بينها مع نسبة الأمية % للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من جملة نفس المنطقة لعدد من إلتحق بالتعليم، كما تحققت العلاقة العكسية المعنوية إحصائيا لنسبة الفقر المتعدد الأبعاد بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية مع نصيب كلا من منطقتي الدراسة من دعم التعليم، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي. وتشير النتائج المتحصل عليها أن نحو ٩١% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر متعدد الأبعاد بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بمصر محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر متعدد الأبعاد بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير نسبة الأمية % بين منطقتي الدراسة من جملة نفس المنطقة لعدد من إلتحق بالتعليم بلغت نحو ١١٨,٢٥%، وهذا يعني أن زيادة متوسط نسبة الأمية % للمحافظات الصحراوية من جملة نفس المنطقة لعدد من إلتحق بالتعليم بنسبة ١% ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر متعدد الأبعاد في المحافظات الصحراوية بنسبة ١١٨,٢٥% عن نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر متعدد الأبعاد بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية للتغير بتغير مخصصات دعم التعليم بلغت نحو ٢,٥٥%، وهذا يعني أن زيادة مخصصات دعم التعليم للمحافظات الصحراوية بالمقارنة بالمحافظات غيرالصحراوية بنسبة ١% ستؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية بنسبة ٢,٥٥%.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإنتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح، أن أثر ما إذا كانت

المحافظة صحراوية أو غير صحراوية لها أثر معنوي إحصائيا وثبتت المعنوية الإحصائية للمتغير الإنتقالي (Dr) وهو ما يعني وجود تغيير جوهري بين نسبة الفقر متعدد الأبعاد لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، أي هناك اختلاف جوهري في نسب الفقر متعدد الأبعاد فيما بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية بين أعوام الدراسة.

أما بالنسبة للمتغيرات الإنتقالية المتعلقة بأثر أعوام الدراسة (Dy_1، Dy_2، Dy_3) والتي تعكس الفرق بين الأعوام (٢٠١٣،٢٠١٥، ٢٠١٨، ٢٠٢٠) وهي السنوات المتاح بها بيانات للمتغيرات محل الدراسة حتي عام ٢٠٢٠ كأحدث السنوات المتاحة، فقد ثبتت المعنوية الإحصائية لكلا من تلك المتغيرات، وهو ما يدل علي وجود اختلافات جوهرية في معدل نسب الفقر متعدد الأبعاد بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية خلال فترة الدراسة.

ثالثا: إمكانية خفض نسبة الفقر في المحافظات الصحراوية المصرية:

يمكن الاستفادة من نتائج التحليل الكمي لمحددات نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية في تقدير نسبة تأثير كل محدد من تلك المحددات السابق الوصول لها بالنماذج المقدرة والتي يمكن أن نستنتج من خلالها مدي الاختلاف في معدلات نسب الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، بمعنى آخر فإنه من النماذج سابقة التقدير تم التوصل إلي العوامل المحدده لتفاوت نسب الفقر بين تلك المناطق محل الدراسة، ومع ثبوت معنوية التفاوت في معدلات نسب الفقر بين هذه المناطق، وحيث إتضح أن نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية أعلي من نظيرتها للمحافظات غير الصحراوية، وبالتالي يمكن حساب الفرق في نسب الفقر بين تلك المناطق، وباستخدام المرونات المقدرة بالنموذج السابق يمكن تقدير نسبة ما يعزي إلى جملة تلك المحددات التي يتضمنها النموذج من هذا الفرق في معدلات نسب الفقر بين تلك المناطق (الصحراوية وغير الصحراوية) فضلاً عن تقدير نسبة ما يعزي إلى كل محدد على حده من هذا الفرق، أي معرفة أهم تلك المحددات المسببة لهذا الفرق، والنسبة التي تعزي إليها. فعند حساب الفرق في نسبة الفقر بين المناطق الصحراوية وغير الصحراوية يمكن تحديد النسبة المئوية التي تعزى إلى محددات النموذج المقدر (بحيث تكون باقي النسبة المئوية يعزي إلى عوامل أخرى لم يتم تناولها في التحليل) ثم تحليل وتوزيع هذه النسبة (إجمالي النسبة من الفرق التي تعزي إلى المحددات) بين المحددات كل على قدر أهميته ومساهمت جملة النسبة بين المناطق الصحراوية وغير الصحراوية، وتؤخذ نسب المناطق غير الصحراوية كمعيار أو كمقياس (as a standard).

ويمكن تقدير نسب تأثير المحددات التي يتضمنها النموذج في وجود الاختلاف في نسبة الفقر بين المناطق الصحراوية وغير الصحراوية المصرية محل دراسة من خلال التعبير عن النسبة المئوية لإجمالي ما يعزي إلى المحددات من الفرق في نسبة الفقر من منطقة صحراوية (نسبة الفقر بها أعلي) لأخرى غير صحراوية (نسبة الفقر بها أقل)، بأنها مجموع النسب المئوية للفروق في نصيب المنطقتين من المحددات المدروسة مرجحة بمرونتها، والتي يمكن صياغتها كالتالي:

{نسبة ما يعزي لجملة المحددات من الفرق بين Povc, Povs } $= \varepsilon X_{36} (X_{36s} - X_{36c}) + \varepsilon X_{37} (X_{37s} - X_{37c}) + \varepsilon X_{38} (X_{38s} - X_{38c}) + \varepsilon X_{39} (X_{39s} - X_{39c}) \ldots (١٤)$

حيث: Pov , X_{37}, X_{36} , X_{38} , X_{39} تمثل نسبة الفقر للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، قيمه الاستثمارات الكلية الموجهة لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية، نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من دعم التعليم، ودعم الصحة، ومن إجمالي الدعم على الترتيب. وتشيرε إلى المرونة، أما S فتشير إلى

المحافظات غير الصحراوية وهي الأقل في نسب الفقر والتي تكون بمثابة معيار Standard Country (أساس المقارنة) تسعى باقي المحافظات الصحراوية للوصول إليه. وتشير C إلى المحافظات الصحراوية الأعلي في نسب الفقر وهي المحافظات المقارنة Compared Country.

ويحدد البحث هدف تدنية نسبة الفقر بالمناطق الصحراوية لتصل لمستويات تقترب من نظيرتها للمناطق غير الصحراوية، حيث أقرها البحث لمعدلات قياسية تحاول المناطق الصحراوية الوصول إليها وذلك من خلال محاولة التأثير علي محددات نسبة الفقر السابق تحديدها بالمعادلات رقم (١٢). ومع ذلك يجب الوضع في الاعتبار ان هذا المستوى القياسي السابق الإشارة إلية يمثل مستوى نموذجي واجب وصول المناطق الصحراوية إليه، حيث إنه يعتبر مستوى مقترح وأحسن حالا عند مقارنة بحال المناطق الصحراوية بنظيرتها غير الصحراوية المصرية.

ويمكن حساب الفرق في نسبة الفقر الإجمالي في المناطق الصحراوية موضع الدراسة عن المستوى القياسي المفترض للمناطق غير الصحراوية المكونة للمستوى القياسي نفسه، وحساب النسبة المئوية من هذا الفرق، والتي قد تعزي إلى أي من المحددات سالفة الذكر المقدرة بالنماذج السابقه التقدير رقم (١١،١٢) وذلك باستخدام المرونات وبتطبيق المعادلة رقم (١٤) علي النماذج المقدرة، ويوضح الجدول (٣) النتائج المتحصل عليها من هذا التقدير. كما انه تم التغاضي عن الإشارة السالبة عند حساب الفروق الخاصة بالمعادلة رقم (١٤) أي حساب الفرق المطلق، حيث أن الإشارة السالبة للمرونات لها مدلول اقتصادي– وليس مدلول رياضي– والذي يعكس العلاقة العكسية بين نسبة الفقر لكل من المناطق الصحراوية وغير الصحراوية محل الدراسة وكل من المتغيرات المستقلة في النماذج المقدرة.

ومن الجدول (٣) يتضح أن الفرق في نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية يبلغ نحو ٠,٤٣%، وبهذا بمكن إستنتاج أهم الأسباب المؤثرة علي نسب الفقر داخل كلا من المناطق الصحراوية وغير الصحراوية كما سبق التوصل من النماذج الرياضية سابقة التقدير بالإضافة إلي بيانات نفس الجدول هي نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من دعم التعليم، ومن دعم الصحة، ومن إجمالي الدعم، وقيمه الاستثمارات الكلية الموجهه لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية على الترتيب.

وتفصيلا فإنه من بيانات الجدول(٣) يتبين أن الفرق في نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية بالمقارنة ونظيرتها للمستوى القياسي المفترض للمحافظات غير الصحراوية بلغ نحو ٠,٤٣%، ومن الجدول ايضا يتضح أن أهم تلك العوامل هي نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من دعم التعليم حيث يعزى له نحو ١,٩١% من هذا الفرق، وأن نحو ٤,٥٩% من هذا الفرق تعزى إلي نسبة نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من دعم الصحة، ويلي ذلك ١٣,٢٩% من هذا الفرق يعزى إلي نسبة نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من إجمالي الدعم، واخيراً جاء نحو ٣,٤٧% كتاثير لقيمه الاستثمارات الكلية الموجهه لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية.

بمعنى آخر يمكن القول أن نحو ٢٣,٢٧% من الفرق في نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية ونظيرتها غير الصحراوية يمكن أن يعزى إلي المحددات السابق التوصل إليها، وأن تلك العوامل هي المسئول عن الفرق في نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية والمستوى القياسي بتلك النسبة، مع الوضع في الاعتبار أن المستوى القياسي المفترض(وهو نسبة الفقر في المحافظات غير الصحراوية) لا يمثل المستوى النموذجي والأمثل لنسب الفقر الأقل الممكن الوصول إليها، أي أن الوصول إليها لا يعني أنها أقل النسب المؤدية للوصول لرفاهية الشعوب، وإنما هو بمثابة مرحلة من مراحل

الارتفاع بمعدلات رفاهية المناطق الصحراوية للوصول لنظيرتها غير الصحراوية بمصر. وبعبارة أخرى، تستطيع مصر تحقيق هدف من أهدافها العدالة الجغرافية بها المتعلق بخفض مستويات الفقر بالمحافظات الصحراوية وصولا به لنظيرة للمحافظات غير الصحراوية والتخطيط لذلك إن استطاعت أن تحسين المؤشرات سالفة الذكر من نسب توزيع بنود الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الكلية بين الحدود الجغرافية الداخلية بها.

التنبؤ بأثر زيادة كلا من المخصصات للبنود المختلفة من الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الكلية علي تخفيف حده تباين معدلات الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية:

ثم اتجه البحث لمحاولة التنبؤ وتحديد نتائج الطرق الممكن اتباعها للوصول لخفض معدل الفقر بالمحافظات الصحراوية وتقريبها لمستواها المناظر بالمحافظات غير الصحراوية عن طريق تحريك كلا من المحددات السابق حصرها والمؤثرة علي نسبة الفقر بالنماذج السابق تقديرها بالمعادلات رقم(١١)، (١٢)، وذلك بنسبة ١٠%، ٣٠% علي التوالي- وتطبيق ذلك علي المحافظات الصحراوية المصرية، وسيتم الاعتماد علي النسب المئوية للتحرك في كلا من الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الكلية وتأثيرها كنسبة مئوية الناتج من التطبيق في المعادلات (١١)، (١٢) السابقة التقدير حتي يتسني لمتخذي القرار استخدامها في وضع السياسات الخاصة باستخدام وتوزيع بنود الإنفاق الاجتماعي جغرافيا. كما يمكن مساعده متخذي القرار باستخدام النموذج القياسي الأصلي مستقبلا وتطبيقه علي تطور المتغيرات المستخدمة لأي نطاق زمني لوضع سياسات توزيع الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الكلية علي مستوى الدولة.

وجاءت النتائج كما بالجدول(٤) لتوضح أن هناك محددات هي ذات تأثير علي معدلات الفقر بالمحافظات الصحراوية المصرية، وبفرض زيادة المخصصات المالية لكلا من تلك المحددات علي حدا بنحو ١٠% و٣٠% وتطبيق تلك الزيادات علي النماذج السابقة التقدير وحساب تاثير تلك الزيادة في المخصصات المالية لتلك المحددات علي معدلات نسب الفقر للمحافظات الصحراوية المصرية يتضح أن:

أ-تخفيض نسب الفقر المتوقعة بالمحافظات الصحراوية بمصر عن طريق زيادة المخصصات للبنود المختلفة من الإنفاق الاجتماعي:

نسبة الفقر للمحافظات الصحراوية عام ٢٠٢٠ بلغت نحو ٣٨,٢٠%، وبلغت جملة قيمة الإنفاق الاجتماعي بتلك المحافظات نحو ١٦١,٩٩ مليار جنيه، مقسمه علي دعم التعليم بنحو ٦٤,٦٥ مليار جنيه، و٢٦,٧٦ مليار جنيه دعم للصحة، ودعم مباشر للأفراد بلغت قيمته نحو ٧١,٩ مليار جنيه سنويا، وبتطبيق تلك الزيادة علي النموذج المقدر بالمعادلة رقم(١١) بنسب ١٠% و٣٠% لكلا من تلك المجالات للإنفاق الاجتماعي بمصر، وجاءت النتائج بالجدول(٤)، كالآتي:

جدول ٣. نسبة ما يعزى لجملة المحددات المدروسة من الفرق في نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية موضع الدراسة

	الفرق في نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية	**النسبة المئوية للفرق التي تعزي إلى:**				
		نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من دعم التعليم	**نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من دعم الصحة**	**نصيب كلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من إجمالي الدعم**	**قيمه الاستثمارات الكلية لكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية**	**إجمالي**
المحافظات الصحراوية	Pov	X_{37}	X_{38}	X_{39}	X_{36}	
	0.43	1.91	4.59	13.29	3.47	23.27

المصدر: حسبت باستخدام المعادلة رقم (١٤) والنموذج رقم (١١،١٢).

جدول ٤. التنبؤ بأثر زيادة المخصصات للبنود المختلفة من الإنفاق الاجتماعي علي تخفيف حده تباين معدلات الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية

			النصيب من الدعم (مليار جنيه)		
			التعليم	الصحة	إجمالي الدعم	الإجمالي
		نسبة الفقر ل آخر سنة				٣٨,٢٠
		قيمة الدعم (مليار ج) ل أخر سنة	٦٤,٦٥	٢٦,١٤	٧١,١٩	١٦١,٩٩
المحافظات الصحراوية	١٠% زيادة على اخر سنة	جملة قيمة الدعم	٧١,١٢	٢٨,٧٦	٧٨,٣١	١٧٨,١٩
		المتطلبات المالية لزيادة الدعم	٦,٤٧	٢,٦١	٧,١٢	١٦,٢٠
		قيمة نسبة الفقر المتوقعة	٣٧,٤٤	٣٧,٢٥	٣٧,٠٢	٣٧,٢٣
	٣٠% زيادة على اخر سنة	جملة قيمة الدعم	٨٤,٠٥	٣٣,٩٩	٩٢,٥٥	٢١٠,٥٩
		المتطلبات المالية لزياده الدعم	١٩,٤٠	٧,٨٤	٢١,٣٦	٤٨,٦٠
		قيمة نسبة الفقر المتوقعة	٣٧,٣٣	٣٧,١٢	٣٦,٨٥	٣٧,١٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي، "تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٧/٢٠٠٨"، مؤشرات التنمية العالمية، المعادلة رقم (١١).

بزيادة جملة الإنفاق الاجتماعي بالمحافظات الصحراوية بمصر بنحو ١٠% (مقسمة علي بنوده الثلاث من إنفاق علي التعليم والصحة ودعم) تنخفض نسبة الفقر لتصل إلي نحو ٣٧,٢٣%، وهو بانخفاض نحو ٠,٩٧% عن نظيرة لنفس العام للمحافظات الصحراوية.

في حين إنه بزيادة جملة الإنفاق الاجتماعي بمصر بنحو ٣٠% (مقسمة علي البنود الثلاثة للإنفاق الاجتماعي) تخفيض نسبة الفقر لتصل إلي نحو ٣٧,١٠%، وهو بانخفاض نحو ١,١٠% عن نظيره لنفس العام للمحافظات الصحراوية.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن رفع مخصصات الإنفاق الاجتماعي ١٠% يساهم في خفض نسبة الفقر بنحو ٠,٩٧% في المحافظات الصحراوية، مقابل رفع تلك المخصصات ٣٠% يؤدي لخفض نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية بنحو ١,١٠%.

ب- تخفيض نسب الفقر المتوقعة بالمحافظات الصحراوية بمصر عن طريق زيادة الاستثمارات الكلية:

نسبه الفقر للمحافظات الصحراوية عام ٢٠٢٠ بلغت نحو ٣٨,٢٠%، وبلغت جملة قيمة الاستثمارات الكلية بتلك المحافظات نحو ٤٢,٢٠ مليار جنيه، وبتطبيق تلك الزيادة علي النموذج المقدر بالمعادلة رقم (١٢) بنسب ١٠% و٣٠% للاستثمارات الكلية بمصر، وجاءت النتائج بالجدول (٥)، كالآتي:

زيادة الاستثمارات الكلية بالمحافظات الصحراوية بمصر بنحو ١٠%، يؤدي لتخفيض نسبة الفقر لنحو ٣٧,٠٨%، وهو ما يمثل بانخفاض نحو ١,١% عن نظيره لنفس العام للمحافظات الصحراوية. في حين إنه بزيادة جملة الاستثمارات بمصر بنحو ٣٠%، وهو ما يؤدي لتخفيض نسبة الفقر لتصل إلي نحو ٣٧,٧٧% نتيجة ذلك زيادة حجم الاستثمار الكلي بالمحافظات الصحراوية بمصر، وهو بانخفاض نحو ١,٣٠% عن نظيرة لنفس العام للمحافظات الصحراوية.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن زياده نسبة الاستثمارات الكلية ١٠% يساهم في خفض نسبة الفقر بنحو ١,١% في المحافظات الصحراوية، مقابل رفع نسبة الاستثمارات ٣٠% يؤدي لخفض نسبة الفقربالمحافظات الصحراوية بنحو ١,٣%.

أهم النتائج:

١-يوجد فرق معنوي إحصائيا بين نسب الفقر للمحافظات الصحراوية ونظيرتها غير الصحراوية.

٢-محددات الفرق بين نسب الفقر بالمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية

جدول ٥. التنبؤ بأثر زيادة الاستثمارات الكلية علي تخفيف حده تباين معدلات الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية

			المجموع
		نسبة الفقر لآخر سنة	٣٨,٢٠
		قيمه الاستثمارات (مليار ج) ل أخر سنه	٤٢,٢٠
المحافظات الصحراوية	١٠% زيادة علي اخر سنة ل محافظات صحراوية	جملة قيمة الاستثمارات (مليار ج)	٤٦,٤٢
		المتطلبات المالية لزيادة الاستثمارات (مليار ج)	٤,٢٢
		قيمة نسبة الفقر المتوقعة	٣٧,٠٨
	٣٠% زيادة علي اخر سنة ل محافظات صحراوية	جملة قيمة الاستثمارات (مليار ج)	٥٤,٨٦
		المتطلبات المالية لزياده الاستثمارات (مليار ج)	١٢,٦٦
		قيمة نسبة الفقر المتوقعة	٣٦,٨٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي، "تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٧"، مؤشرات التنمية العالمية، المعادلة رقم (١٢).

أ-التقدير الإحصائي لمحددات نسبة الفقر المطلقة بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر:

نسبة الفقر لها علاقة عكسية مع المتغيرات التالية	نسبة الفقر لها علاقة طردية مع المتغيرات التالية
متوسط الإستهلاك الفعلي السنوى للأسر بالأسعار الجارية	النسبه المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي المسكن ومستلزماته إلى إجمالي الإنفاق الكلي
متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الفعلي السنوى بالأسعار الجارية	النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي الرعاية الصحية إلى إجمالي الإنفاق الكلي
النسبة المئوية للإنفاق السنوى للأسر علي التعليم إلي إجمالي الإنفاق الكلي	النسبة المئوية للإعالة بالسكان
لنسبة الفقر مع نسبة سكان الريف إلى الحضر	نسبة الأمية الذكور
النسبة المئوية لعدد المشتغلين بالزراعة (١٥ سنة فأكثر) من جملة عدد المشتغلين لمنطقة الدراسة	النسبة المئوية للأمية من جملة نفس المنطقة لعدد من إلتحق بالتعليم (وأنهى مراحل التعليم أو مازال يتعلم)
قيمه دعم للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة	النسبة المئوية للأمية من جملة الجمهورية لعدد من إلتحق بالتعليم (وأنهى مراحل التعليم أو مازال يتعلم).
قيمه تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	النسبة المئوية لما تحصل عليه الأسرة من دعم للسلع الغذائية إلى إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب.
قيمه الاستثمارات الكلية	

-التقدير الإحصائي لمجموعه المتغيرات الشارحة لمحددات قيم بنود الإنفاق الاجتماعي المختلفة من دعم تعليم وصحة ودعم مادي علي نسبة الفقر المطلقة بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية في مصر، وثبتت العلاقة العكسية بينهم.

ب-التقدير الإحصائي لمحددات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية: ثبتت العلاقة الطردية المعنوية إحصائيا مع النسبة المئوية للأمية للمحافظات الصحراوية وغير الصحراوية من جملة نفس المنطقة لعدد من إلتحق بالتعليم، والعلاقة العكسية المعنوية إحصائيا مع نصيب كلا المنطقتي من دعم التعليم.

٣-إمكانية خفض نسبة الفقر في المحافظات الصحراوية المصرية: حيث أن نحو ٢٣,٢٧% من الفرق في نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية ونظيرتها غير الصحراوية يمكن أن يعزى إلي الاستثمارات الكلية وبنود لإنفاق الاجتماعي من دعم تعليم ودعم صحة وإجمالي الدعم.

التوصيات

إتباع سياسات لزيادة الإنفاق الحكومي كسياسات مباشرة للتحكم وتقليل حجم التفاوت في نسبة الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية والتي تساهم في التوفير الفورى لمستوى خدمات تعليمية وصحية مناسبة وزيادة جملة الدعم المباشر المقدم لسكان المحافظات الصحراوية يفوق نظيرة للمحافظات غير الصحراوية، بالتوازي مع إتباع سياسات زيادة الاستثمارات الكلية كسياسات غير مباشرة لتقليل حده تباين الفقر بين المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية والتي تساهم في إيجاد فرص عمل أكثر وزيادة حجم النمو بالمجتمعات الصحراوية وبالتالي تقليص حده تباين نسب الفقر بين منطقتي الدراسة، ويمكن الوصول لذلك عن طريق توفير مخصصات مالية لكل من تلك السياسات بقدر النحو التالي:

١-يمكن خفيض نسب الفقر المتوقعة بالمحافظات الصحراوية بمصر عن طريق زيادة المخصصات للبنود المختلفة من الإنفاق الاجتماعي بنسبه ١٠% يخفض نسبة الفقر بنحو ٠,٩٧% في المحافظات الصحراوية، مقابل رفع تلك المخصصات ٣٠% يؤدي لخفض نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية بنحو ١,١٠%.

٢-كما يمكن تخفيض نسب الفقر المتوقعة بالمحافظات الصحراوية بمصر عن طريق زيادة الاستثمارات الكلية نسبة ١٠% يؤدي لخفض نسبة الفقر بنحو ١,١% في المحافظات الصحراوية، مقابل رفع نسبة الاستثمارات ٣٠% يؤدي لخفض نسبة الفقر بالمحافظات الصحراوية بنحو ١,٣%.

المراجع

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٦)، تقرير البنك الدولي عن إحصائيات الفقر، اللجنة الإحصائية الدورة ٩٤، المنعقدة ٤ -١ مارس.

البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية (٢٠٠٨/٢٠٠٧)، مؤشرات التنمية العالمية.

السويطي، رانيا عيسى (٢٠٠١)، معالجة الفقر في منطقة الشونة الجنوبية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الطائي، عدي سالم (٢٠٠٨)، واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وامكانية تطويرها، جامعة الموصل، مجلة بحوث مستقبلية، العدد ٢٤.

العذاري، عدنان داود محمد؛ هاني عبد الرسول محمد (٢٠١٦)، تحليل مؤشرات الفقر في محافظة النجف وسبل مواجهته، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة الثانية عشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفه، المجلد الرابع عشر، العدد ٣٨.

الكتاب السنوى الإحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، أعداد متفرقة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠١٥)، دليل الفقر متعدد الأبعاد للبلدان المتوسطة الدخل- نتائج من الأردن والعراق والمغرب، الأمم المتحدة.

النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقا للتصنيف الوظيفي للحكومة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، أعداد متفرقة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠)، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلي التنمية المستدامة، الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢)، جامعة القاهرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفيه- سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة.

بوادي، سالي عبد الحميد (٢٠١٢)، دراسة اقتصادية لمحددات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المصرى والعربي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٢، العدد ٣، سبتمبر.

تقرير التنمية البشرية- مصر (١٩٩٦)، جمهورية مصر العربية، مطابع الأهرام التجارية.

توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، لمحافظات الجمهورية، أعداد مختلفة.

ريحان، محمد كامل إبراهيم (٢٠٢١)، القياس في الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية (تطبيقات عملية)، المكتب العربي للمعارف، دار الفكر العربي.

ريحان، محمد كامل إبراهيم؛ هشام إبراهيم القصاص، سهام أحمد عبد الحميد، ولاء عثمان عبد الفتاح (٢٠١٨)، ظاهرة الفقر في مصر بين الواقع والمأمول ومكانتها بين بعض الدول النامية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٤٢، العدد ١، سبتمبر.

صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠)، الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الإحتوائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، ديسمبر.

عبد الرضا، نبيل جعفر (٢٠٠٨)، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، الطبعة الأولى، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة.

علام، سعد طه (٢٠٠٧)، التنمية والمجتمع، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي.

علي، حفصه عبد العاطي (٢٠٠٩)، التقييم الكمي للفقر في الريف المصرى، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

غيث، محمد عاطف (١٩٩٠)، قاموس علم الإجتماع، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية.

مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية – نحو جعل الميزانيات أكثر إنصافا وكفاءه وفاعلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠٢٢)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظّمة الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسف)، يونيسيف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نوفمبر.

نشرة أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد متفرقة.

نشرة مصر في أرقام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، أعداد متفرقة.

نعمة، أديب (٢٠٠١)، تعدد الفقر ومناهج دراسته، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا.

Calvo, C.M. (2001), Attacking poverty, the World Bank, World development report.

Davis, E.P. and Sanchez-Martinez, M. (2014), A Review of the Economic Theories of Poverty. National Institute of Economic and Social Research, No.435,

Glewwe, P. and Van Der Gaag, J. (1988), Confronting poverty in developing countries definitions information, and policies" m world Bank, Working paper No 48, Washington D. C.

Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) (2010), Multidimensional poverty index, University of Oxford.

Shyamsundar, P. (2002), Poverty environment indicators, Environmental Economic Series, the World Bank Environment Department.

World Bank (1990), "Poverty: World Bank Development Report", Oxford University Press.

World Bank Group (2016), World development indicators.

الملحقات

جدول ١. تطور موازنة الدعم ببنوده المختلفة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠٢٢)

(بالمليون جنيه)

السنوات	التعليم	الصحة	الحماية الاجتماعية	إجمالى الدعم	الإجمالى
٢٠١٠	٤١٦٨٣	١٦٣٠٠	٦٣٢٨٣	١٠٦٣٣٦	٣٢٣٩١٧
٢٠١١	٤٧٠٥٤	٢٠٣٣٤	١٠٤١٤٦	١٠١٢٧٢	٤٠٣١٦٨
٢٠١٢	٥١٧٧١	٢٣٧٨٣	١٤٥٠٠٣	١٣٢٩٢٨	٤٩٠٥٩٠
٢٠١٣	٦٤٠٣٥	٢٧٤١٣	١٣٥٠٦٨	١١٢٩٨٦	٥٣٣٧٨٥
٢٠١٤	٨٠٨٦٠	٣٢٧٣٦	١٩١٥٥١	١٦٠١٢٢	٦٨٩٣٢٧
٢٠١٥	٩٤٣٥٥	٤٢٤٠١	٢١٧٣١٦	١٧٨٦٥٤	٧٨٩٤٣١
٢٠١٦	٩٩٢٣٦	٤٤٩٥٠	٢١١٦٦١	١٥٣٩٣٨	٨٦٤٥٦٤
٢٠١٧	١٠٣٩٦٢	٤٨٩٤٤	١٨٧٣٦٨	١٢٨٥٣٣	٩٧٤٧٩٤
٢٠١٨	١٠٧٠٧٥	٥٤٩٢٢	٣٠٠٥٨٠	٢٢٢١٣٨	١٢٠٧١٣٨
٢٠١٩	٦١٨١١	١١٥٦٦٨	٢٩٩٩٣٧	٢١٤٢٦٣	١٤٢٤٠٢٠
٢٠٢٠	١٣٢٠٣٨	٧٣٠٦٢	٢٧٠٩٤٢	١٧١٧٧٠	١٥٧٤٥٥٩
٢٠٢١	١٥٧٥٨٠	٩٣٥٤٤	٢٨٥٩٦٨	١٤٠٦٨٠	١٧١٣١٧٨
٢٠٢٢	١٧٢٦٤٦	١٠٨٧٦١	٢٨٣٣٧٨	١٣٨٣٣٠	١٨٣٧٧٢٣

المصدر: النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقا للتصنيف الوظيفي للحكومة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، أعداد متفرقة.

جدول ٢. التطور الزمني لحجم الدعم ببنوده المختلفة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠٢٢)

	α	β	(t)	R^2	F
التعليم	27437.35	9422.20	6.19	0.78	38.30
الصحة	-1076.00	7876.99	7.34	0.83	53.87
الحماية الاجتماعية	76009.58	18770.07	8.22	0.86	67.61
إجمالى الدعم	115453.18	5066.57	2.01	0.27	4.05
الإجمالى	68920.62	131101.38	20.39	0.97	415.85

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول (١) بالملاحق.

جدول ٣. تطور النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر بكلا من المحافظات الصحراوية وغير الصحراوية المصرية خلال الفترة (٢٠١٣– ٢٠٢٠)

السنة	محافظات صحراوية		محافظات غير صحراوية	
	نسبة السكان تحت خط الفقر	الرقم القياسى	نسبة السكان تحت خط الفقر	الرقم القياسى
٢٠١٣	١٥,٠	١٠٠	١٤,٧	١٠٠
٢٠١٥	٢٢,٥	١٥٠	٢٩,٦	٢٠١
٢٠١٨	٣٣,٩	٢٢٦	٣٢,٤	٢٢٠
٢٠٢٠	٣٨,٢	٢٥٤	٣٧,٨	٢٥٧

المصدر: نشرة أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئه العامة والإحصاء، أعداد متفرقة.

ABSTRACT

An Estimate Study to Measure the Impact of Social Spending Changes on Poverty Rates in Egyptian Desert and Non-Desert Governorates

Sally A. E. H. H. Bawady

Society's progress is largely determined by the size of a country's social spending, as well as policies to reduce poverty. The research problem represents testing whether social spending allocations are appropriate to the needs of the governorates to reduce their poverty levels. Therefore, the objectives of research are estimate increasing social spending impact reducing the poverty rate.

The most important results were the presence significant difference between poverty rates for desert and non-desert governorates. There's negative significant relationship between various social spending items, and total investment on poverty rates difference between two study areas. Research recommends: increasing government spending as direct policies to reduce poverty rate between the two study areas, by providing immediately high level of education and health, in parallel total investments as indirect policies, therefore reducing variation in poverty rates between the two study areas. This is done by providing financial allocations for these policies in the following amount: First: Increase social spending allocations by 10% reduces the poverty rate by about 0.97% in the desert governorates, compared to raising it by 30%, which reduces the poverty rate by about 1.10%. Second: increase total investments by 10% reduce the poverty rate by 1.1% in desert governorates, while increasing it by 30% reduces the poverty rate by 1.3%.

Key words: Poverty, Poverty determinants, Social spending, Total investment.